جامعة المنصورة
كليـة الآداب

تهجير أهالي النوبة
دراسة تاريخية (١٩٠٢-١٩٦٤م)

إعـــداد
د/ عبدالرحمن محمد البكري أبو الحمايل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب.جامعة دمياط

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد السبعون – يناير ٢٠٢٢

تهجير أهالي النوبة
دراسة تاريخية (١٩٠٢-١٩٦٤م)

د/ عبدالرحمن محمد البكري أبو الحمايل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب.جامعة دمياط

ملخص البحث

تهجير سكان النوبة عمل من أهم الأعمال التي قامت بها حكومة الثورة قبل اكتمال بناء السد العالي وتحويل مجرى النيل في آخر عام (١٩٦٤م) ، ذلك أن تحويل مجرى النيل واكتمال بناء السد العالي سيترتب عليه حجز مياه النهر خلف السد ليكون بحيرة صناعية كبرى يصل منسوب مياهها إلي ١٨٢ مترا ، وهذا المنسوب معناه غرق كل قرى سكان النوبة رغم هجرتهم الأولى التي تمت بعد بناء سد أسوان ١٩٠٢م ، وهجرتهم الثانية بعد تعلية سد أسوان الأولى عام١٩١٢م ، وهجرتهم الثالثة التي تمت بعد تعلية سد أسوان الثانية عام١٩٣٣م ؛ حيث قام هؤلاء بترك مساكنهم القديمة وبناء مساكن جديدة واستمرت حياتهم كما كانت على قراهم القديمة التي غمرها مياه سد أسوان.

Abctract :

The displacement of the Nuba residents was one of the most important works carried out by the government of the revolution before the completion of the construction of the High Dam and the diversion of the course of the Nile at the end of the year (1964 AD), because diverting the course of the Nile and the completion of the construction of the High Dam will result in the reservation of the river's water behind the dam to be a major artificial lake whose water level reaches to 182 metres, and this level means that all the villages of the Nuba residents drowned despite their first migration that took place after the construction of the Aswan Dam in 1902 AD, and their second migration after the heightening of the first Aswan Dam in 1912 AD, and their third migration that took place after the heightening of the second Aswan Dam in 1933 AD; Where they left their old homes and built new ones, and their lives continued as they were on their old villages, which were flooded by the waters of the Aswan Dam.

المقدمــة:

تهجير سكان النوبة من أهم الأعمال التي قامت بها حكومة الثورة قبل اكتمال بناء السد العالي وتحويل مجرى النيل في آخر عام (١٩٦٤م) سيترتب عليه حجز مياه النهر خلف السد ليكون بحيرة صناعية كبرى يصل منسوب مياهها إلي ١٨٢ مترا ، وارتفاع المنسوب معناه غرق كل قرى سكان النوبة رغم هجرتهم الأولى التي تمت بعد بناء سد أسوان ١٩٠٢م ، وهجرتهم الثانية بعد تعلية سد أسوان الأولى عام١٩١٢م ، وهجرتهم الثالثة التي تمت بعد تعلية سد أسوان الثانية عام١٩٣٣م ؛ هذه الارتفاعات لسد أسوان كانت سبباً في هجرات سكان النوبة هجرة رأسية إلى أعلى هرباً من ارتفاع منسوب نهر النيل إلى مستويات أعلى من منسوب ١٢٢ متراً ، ارتفع هؤلاء إلى أعلى على جنبات النهر ، وفي مدرجات الجبال مع ارتفاع منسوب مياه النهر بعد الارتفاعات الأولى والثانية ، حيث قام هؤلاء بترك مساكنهم القديمة وبناء مساكن جديدة واستمرت حياتهم كما كانت على قراهم القديمة التي غمرها مياه سد أسوان.[١]

واقتنع أهل النوبة بهذا الحال و الترحال إلى أعلى على امتداد واحد وثلاثين عاماً من عام ١٩٠٢ إلى عام ١٩٣٣ ، ولكن جاءت الهجرة الكبرى و التهجير القسري لهم بعد بناء السد

---

١ – مضـابط مجلـس الشـعب: التشـريع الأول ، دور الانعقاد الخامس ، مضبطة الجلسة الستين ، ١٣ يونيو ١٩٧٦م ، تقرير اللجنة الخاصة بمطالب النوبيين .

العالي الذي اكتمل و افتتح رسمياً عام١٩٧١ ، ولم يكن أمامهم إلا الهجرة من المكان بأكمله وترك هذا الوادي من أسوان وحتى حدود السودان وعلى امتداد ٣٥٠ كم ؛ ذلك أن الهجرة الرأسية لن تصلح هذه المرة مثلما تم وحدث بعد تعلية وبناء سد أسوان ، فلم يعد المكان ملائماً أبداً لأي هجرة رأسية ، فقد غمرت مياه بحيرة ناصر بعد اكتمالها كل جنبات النهر وعلى امتداد مسطح أرضي هائل لم يُترك لهم فرصة الارتفاع إلى أعلى ، حتى هذا المكان الأعلى غمرته مياه بحيرة ناصر التي أصبحت أكبر بحيرة صناعية في العالم ، وكان الترتيب والدراسات معدة سابقاً قبل اكتمال بناء السد العالي والتي انتهت إلى حتمية تهجيرهم ؛ تهجير كل قرى أهل النوبة البالغ عددها أربعين قرية من جنوب السد العالي وحتى الحدود مع السودان في وادي حلفا. [٢]

كان يلزم بالتوازي مع بداية بناء السد التنفيذ الفوري لبناء نفس عدد القرى لتُنقل بنفس أسمائها شمالاً أمام السد العالي في وادي كوم امبو ،بحرى السد، وكانت فترة البناء و التعلية محدودة من بداية البناء في أول عام ١٩٦٣م وقبل ذلك بقليل تم بناء ٤٤ قرية حتى انتهاء المهمة التي بدأت في أكتوبر ١٩٦٣ و انتهت في شهر يوليو ١٩٦٤ ، ثمانية أشهر تمت فيها كل أعمال الهجرة ، التي هاجر فيها ٥٥,٦٩٨ فردا ؛ والآن الأكثر مشقة أن الهجرة لم تكن قاصرة على البشر فقط بل هاجرت معهم حيواناتهم و طيورهم و كامل أثاث وفرش بيوتهم القديمة ،وكما تقول الدكتورة حكمت أبو زيد وزيرة الشئون الاجتماعية في ذلك الوقت "أننا هجرنا ونقلنا معهم حتى القطط والكلاب وكل الأشجار والشجيرات التي كان يصلح نقلها ". [٣]

تمت كل هذه الأعمال في النقل والهجرة بنجاح كامل قبل أن يتم ملئ بحيرة ناصر، قد توجد هناك سلبيات وهذا أمر وارد – ولابد من حدوثه – إلا أنها لم تكن لتبطئ من أعمال التهجير أو تسبب أي خلل في كل مراحلها ، ولا يقل أهمية عن كل تلك الترتيبات والأعمال ، النفقات الباهظة التي كانت أساسية لأعمال التهجير وهذه النفقات بلغت ملايين الجنيهات كما هو مبين في الدراسة ، وبالرغم من كل ذلك هناك احتياجات ومطالب كثيرة ومختلفة يطالب وينادي بها المُهَجرين وحتى الآن والحكومة تراجع كل هذه المطالب وتنفذ ما هو حق وممكن تنفيذه على أرض الواقع مع كل التقدير من كل أجهزة الدولة لكل مواطن نوبي تم تهجيره وإسكانه

٢ – مضابط مجلس الشعب: التشريع الأول ، دور الانعقاد الخامس ، مضبطة الجلسة الستين ، ١٣ يونيو ١٩٧٦م ، تقرير اللجنة الخاصة بمطالب النوبيين ، ملحق رقم ٤

٣ – وثائق حكومية لتعويض أهالي النوبة : تهجير أهالي النوبة ١٨ أكتوبر ١٩٦٣ – ٣٠ يونيو ١٩٦٤م ، ادارة المعلومات والعلاقات العامة ، بوابة الأهرام الإليكترونية ٢٠١٦/١١/٢٦م https://gate.ahram.org.eg/News/1313795.aspx

في الأرض الجديدة بحري السد ليشعر أن الدولة تقف معهم في كل مطالبهم الحقة والمشروعة.[٤]

التعريف ببلاد النوبة (المكان)

تقع بلاد النوبة جنوب مدينة أسوان ، وتتكون من ٣٨ قرية إلى ٤٠ قرية، وتمتد لمسافة ٣٥٠ كم حتى الحدود السودانية في وادي حلفا عند خط عرض ٢٢ درجة شمالاً والقرى المذكورة ملازمة للنيل على امتداده، وتحد قرى النوبة شرقاً وغرباً الصحراء بمرتفعات ذات طبيعة صخرية، وظلت النوبة في معزلٍ عن مصر بسبب ظروف هذا الموقع ومواصلاتها التي كان نهر النيل هو الطريق الوحيد الموصل لها ولوديانها في شرق النيل أو غربه. تتكون القرى من عددٍ كبيرٍ من النجوع حوالي ٥٣٥ نجع يسكنها في عام ١٩٦٠م ٩٨,٦٠٩ نسمة، ولم يكن كل هذا العدد مقيماً في النوبة، فالمقيمين منهم يبلغ عدده ٤٨,٠٢٨نسمة والمهاجرين ٥٠,٥٨١ نسمة، وواضح أن المهاجرين أكثر من نصف العدد الكلي وهجرتهم بحثاً وراء الرزق وسعة العيش الذي يضيق في تلك القرى الفقيرة أمام مطالب معاشهم على محدوديتها. [٥]

والقرية النوبية تتكون من عدة مجموعات متباعدة في مساكنها، وتمتد نجوع القرية الواحدة إلى مسافات طويلة قد تصل إلى ثلاثين كيلومتراً بدون طرق أو شوارع واضحة؛ مبانيها على شكل أحواش من طابقٍ واحد مبعثرة فوق الصخور ، وتتقسم قرى النوبة في هذه المسافة الطويلة إلى ثلاثة أقسام النوبة العليا ، والنوبة الوسطى ، والأخير النوبة السفلى ، وهذه الأقسام الثلاثة تنتظم في أودية كبرى ، تسمح بنشاط وحركة واسعة بحثاً عن لقمة العيش وسط صخور وجفاف تلك الأودية ومحدودية زراعتها التي تصل إلى حد الندرة في بعض أقسامها ، وهذه الأقسام الثلاثة لها تسميات أخرى، فالنوبة العليا تسمى بمنطقة الكنوز ، وهذه تمتد من أسوان من بلدة دابود وحتى نهاية بلدة تسمى المضيق حتى الكيلو ١٤٥، وتنتظم في هذه المنطقة سبعة وعشرين قرية، وهي من أفقر بلاد النوبة، وجملة الأرض الزراعية التي تزرعها لا تزيد عن ألفي فدان، مع كثرة أعدادهم التي بلغت ١٧,٢٣١نسمة عام١٩٦٠م مقيمة إقامة دائمة، وكلمة كنوز ترجع في أصلها إلى زمن حكم الفاطميين لمصر، فالخليفة الفاطمي هو الذي أطلق على حاكم القرية اسم "كنز الدولة" وهي صفة لشجاعته وقبضه على أحد الخارجين على القانون، وكان ذلك مبعثاً لرضى الخليفة الفاطمي فأطلق عليه هذا الاسم، الذي انسحب على أتباعه فيسمون بالكنوز. والمنطقة الثانية تسمى العليقات نسبة إلى قبيلة العليقات العربية؛ هذه المنطقة تمتد حتى الكيلو١٨٣ وتبدأ بقرية السبوع وتنتهي عند قرية المالكي، وتنتظم في هذه المسافة خمس قرى على جنبات النهر كسابقتها، وأبناء هذه القرية يتكلمون اللغة العربية الأصيلة مع احتفاظهم بلغتهم النوبية الأصلية. أرض هذه المنطقة جبلية جرداء ولم تزد الأرض الزراعية

---

٤ – وثائق حكومية لتعويض أهالي النوبة : مصدر سابق.

٥ – المصدر نفسه.

بها عن ثلاثة أفدنة، بلغ عدد سكانهم ٤,٤٧٧ نسمة ، المنطقة الثالثة تسمى منطقة الفاديجا ، وتبدأ من كرسكو حتى الحدود السودانية حيث توجد قريتي بلانة وادندان، وينتظم في المنطقة الثالثة باقي قرى النوبة ونجوعها ، وهذه المنطقة الثالثة أغنى من المنطقتين السابقتين لوجود أرض زراعية مساحتها حوالي ثمانية آلاف فدان، وعدد السكان المقيمين٢٦,٣٢٠ نسمة وفقا لإحصاء ١٩٦٠م. (٦)

واعتاد العلماء فيما كتبوا عن النوبة أن يطلقوا اسم النوبة بصفة عامة على جنوب مصر وتحديداً من جنوب أسوان ، حيث يوجد الشلال الأول وتمتد حتى حدود مصر شمال الخرطوم للمسافة التي ذكرناها ٣٥٠ كم (٧) ، ويرجع أصل التسمية (نوبة) من كلمة نوب أو نوبو وهي كما تقول المصادر أنها كلمة هيروغليفية الأصل بمعنى الذهب ، وكانت هذه المنطقة تحوي في باطنها مناجم الذهب في زمن الفراعنة في منطقة وادي العلاقي وأطلق عليها بالفعل بلاد النوبة على الخرائط التي رسمت في هذا الزمن وبالتالي أصبح من يقيم ويسكن في هذا المكان يسمى بالنوبي نسبة إلى المكان (أرض النوبة) (٨)

والتقسيمات السابقة لبلاد النوبة قبل التهجير، تستمر هي نفسها بعد التهجير مع اختلافات بسيطة بسبب أعمال التهجير، ففي الشمال الذي يقيم فيه الكنوز هو نفسه ويقيم فيه المهجرين النوبيين في قرى البر الغربي لكن ارتفاعاً إلى أعلى مع سفوح الجبل بعيداً عن غمر مياه النيل للوادي كله، وفي الوسط يقيم العرب الذين ينحدرون من أصول عربية وفي الجنوب يقيم الفاديجا (الفدجه) وأغلبهم في مركز نصر النوبة.(٩)

وأهم فارق هنا بعد التهجير هو بُعد وطنهم الجديد عن مجرى النيل بسبب هروبهم من خطر اتساع سطح النهر الذي كون بحيرة ناصر بعد الامتلاء على امتداد تلك السنوات الطويلة من بداية بناء خزان أسوان ١٩٠٢م وحتى انتهاء

٦ – صلاح السيد عبد العال: مشروع تهجير إسكان أهالي النوبة عقب بناء السد العالي، مجلة كلية الآداب بقنا ، ٢٠١٣، ص٦٢-٦٣ ؛ عبد المنعم أبو بكر: بلاد النوبة، المكتبة الثقافية ، العدد ٥٨ ، ١٩٦٢م، ص١٠ ؛ الملف الكامل لمعاناة النوبيين والقضية النوبية www.facebook.com ؛ يحيى درويش: تهجير أهالي النوبة ' تجربة إدارية رائدة لتهجير المجتمعات المحلية، دار المنظومة أكتوبر ١٩٦٨م. www.search.mandumah.com

٧ – مهاب درويش: تاريخ وآثار النوبة، منشورات مكتبة الاسكندرية ، بدون تاريخ ، ص٢.

٨ – دينا علاء: تهجير النوبة بين الرؤية والواقع، جريدة مركز طارق والي للعمارة والتراث ،عدد فبراير ٢٠١٣م ، الصفحة الرئيسية www.walycenterjournal.wordpress.com

٩ – تهجير أهالي النوبة، المعرفة. www.marefa.org

امتلاء بحيرة السد العالي (ناصر) وافتتاحه في عام ١٩٧١م [١٠]

التعريف ببلاد النوبة (السكان)

لقد أثرت الظروف الطبيعية على الامتداد البشري لها منذ أقدم العصور باعتبارها جزء من البيئة المصرية تكفلها ظروف معيشية خاصة منها تضاريسية ومنها المناخية والنباتية ، فقد نجد أن التضاريس قد أثرت في طابع الحضارة ، فقد عاش النوبيون المصريون في الوادي الطويل الضيق الذي هو أشبه بالشرنقة التي تكشفها الصحراوات الواسعة على الجانبين ، ولذلك كانوا في عزلة دائمة ولم تكن لهم صلات بحضارات أخرى إلا عن طريق البحر ، فكان من الطبيعي في ذلك الحين أن تكون حضارتهم محدودة وتقليدية، وقد ساهمت في حفظ التراث المصري على مر العصور، والعمود الفقري لها وشريان حياتها رغم تدخل الإنسان منذ مطلع القرن العشرين وضع جراحات جغرافية خطيرة بدأ الإنسان في صنعها وساعد ذلك على تداخل عناصر كثيرة مختلفة اندمجت بها ، إلا أن النوبيين مازالوا متمسكين بالثقافة واللغة الخاصة بهم ، لذلك فالنوبة هي وحدة جغرافية متكاملة على مر العصور المختلفة ،عرفوا بالترابط فيما بينهم داخل وخارج وطنهم وكان ذلك هو ناتج حتمي للوحدة الجغرافية الطبيعية على وجه الخصوص. [١١]

وقد سبق وأن ذكرنا أنهم ظلوا على مقومات أجناسهم ومسمياتهم من الكنوز والعرب والفدجة. هؤلاء السكان قوتهم الجسدية وبنيانهم القوي الذي أصبح معروفاً ومضرباً للمثل ، وهذه الصفات ذات صلة بصلابة جبال النوبة التي عاشوا فيها على امتداد قرون طويلة، وبالمقارنة بغيرهم في قوتهم الجسدية لا نجد من يضاهيهم في مثل تلك القوة الجسدية الظاهرة والتي أخذت صلابتها وقوتها من الجبال التي عاشوا فيها كما هم ، وكانت لديهم صلابة في معتقداتهم لا يترددون فهم أصحاب مبادئ وعزيمة وبالمثل أخلاق كريمة قويمة مستمدة من تميز صفاتهم ومن البيئة الصلبة التي يعيشون فيها منذ ظهورهم إلى الحياة.[١٢]

الأصول العرقية لسكان النوبة وأديانهم:

إذا تتبعنا الأصول العرقية لأهل النوبة فيما إذا كانوا ينتمون إلى الجنس القوقازي أم الجنس الحامي أم أنهم أقوام من الجنوب تغلب عليهم الصفات الزنجية نجد أنه من خلال دراسة المصادر العربية وبحوث علماء الآثار، نجد أن النوبة في عصورها التاريخية القديمة وحتى الفترة المسيحية عندما بدأت هجرة العرب إلى السودان في منتصف القرن الثامن الميلادي، قد احتفظوا بدمائهم الحامية، ومهما كانت الاختلافات

١٠ – فاروق شويقة: النوبة المصرية دراسة في تفاعل الانسان مع البيئة ، ج ٢ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٧٣م ، ص٢٢

١١ – فاروق شويقة : مرجع سابق، ص ص ٣٣– ٣٦.

١٢ – Leni Riefenstah 1 : The Last of The Nubba, London, 1976, p23

والحجج بين علماء الآثار والأجناس إلا أننا يجب أن نأخذ بها لنصل إلى الحقيقة التاريخية العلمية، ونظراً لاختلاف علماء الآثار حول أصول النوبيين فقد لجأ العلماء إلى دراسة وتحليل الثقافة الإنسانية ببلاد النوبة، في سبيل الوصول إلى معرفة الهُوية النوبية، ونتيجة لاستقرار الجماعات البشرية في بلاد النوبة منذ عصر سحيق يرجع إلى ما قبل التاريخ، فإن العلماء لجأوا إلى تقسيم المقابر التي تحوي آثار هذه الجماعات وبقايا عظامهم البشرية، إلى مجموعات رمز لها "أ، ب، ج" حيث تمثل كل مجموعة من هذه المجموعات الثقافية عنصراً معيناً ، وتمتد المجموعة الأولى "أ" من حوالي (٣٥٠٠-٣٠٠٠ق.م) أي خلال عصر الأسرات المصرية الأولى، وفي تلك الفترة تكونت السلالة النوبية واعتمدوا في حياتهم على الزراعة، ووضح من خلال دراسة آثار هذه المجموعة أنها من نفس سلالة قدماء المصريين "عصر ما قبل الأسرات المصرية"، وهم ينتمون بما فيهم المصريين إلى الجنس الحامي، وثقافياً وجد أن فخارهم ومصنوعاتهم الحجرية والمعدنية تطابق في شكلها ومادتها المصنوعات المصرية القديمة.

أما المجموعة الثقافية "ب" والتي تقابل زمنياً بناة الأهرام – الأسرة السادسة المصرية–فلم يلاحظ عليها أثراً مصرياً بارزاً، وهي تمثل نوعاً من الثقافة المختلفة عن ثقافة المجموعة الأولى، وأن أهم ما يلاحظ عن ثقافة المجموعة "ب" أن القليل من الأواني الفخارية التي عثر عليها في مقابر هذه المجموعة، ذان صنعة رديئة مقارنة بفخار المجموعة الأولى، ويدل ذلك على انقطاع النوبة عن العالم الخارجي وحضارته، خاصة الحضارة المصرية. (١٣)

وفيما يخص المجموعة الثقافية الثالثة "ج" في الفترة ما بين (٢٤٠٠-١٦٠٠ق.م.)، فدلت الأبحاث الأثرية على أن سكان النوبة في هذا العصر، كانوا من العنصر الحامي، على أن هنالك بعض علامات التزنج قد بدأت في الظهور، نتيجة لاختلاطهم بدم الزنوج، خاصة وأنهم رعاة متجولون تحركوا إلى مناطق متفرقة تحت ضغط بعض الجماعات الأخرى وخلال عهد الدولة المصرية الحديثة، يمكن القول أن بلاد النوبة اتجهت في عامتها الثقافية إلى مصر، وحدث ما يسمى عند المؤرخين "بالتمصير". وظهرت نهضة ثقافية مركزها نبتة ، وازدحمت البلاد بطوائف مختلفة حملت معها ألواناً من الحضارة المصرية الوافدة. (١٤)

أما عن معتقداتهم الدينية مثل الدين في بلاد النوبة قيمة روحية ذات نشاط متجدد ومستمر في كل الحقب التاريخية، إذ ظل سكان بلاد النوبة في تواكب مع كل جديد خاصة في الناحية الدينية ، وقد شكل الدين في تاريخ النوبة

---

١٣ – نهى على حسن: العلاقات النوبية الرومانية في فترة الممالك النوبية المسيحية (القرن السادس إلى القرن الحادي عشر الميلادي)، رسالة دكتوراة ، كلية الآداب ، جامعة افريقيا العالمية ، الخرطوم ، ٢٠١١م ، ص ص ٢٨-٢٩

١٤ – المرجع نفسه : ص ص ٢٩- ٣٠.

نوعاً من التداخل الفني والعقائدي، وأخذ يتعمق بتعمق الاعتقاد الديني، ولا شك في أن مفهوم الدين عند النوبي في حقبه التاريخية المختلفة، ظل ثابتاً حيث أنه مستوحى من الطبيعة إضافة الى الأفكار الوافدة من الخارج، وبذلك مثل الدين محوراً ثقافياً واجتماعياً استمد الملوك والكهنة بسلطته حقهم السياسي والديني ، تعتبر عبادة الشمس من أقدم العبادات التي نشأت في بلاد النوبة منذ الفترة المصرية القديمة ، وهناك خلاف كبير في تارخ دخول المسيحية إلي النوبة ؛ إلا أنه من المؤكد أن دخولها كان بالتدريج منذ القرن الأول الميلادي وحتى القرن الرابع الميلادي الذي وصلت فيه بعثة تبشيرية للتنصير في عموم بلاد النوبة . (١٥)

وبنيت كنيستين في النوبة الأولى في منطقة قصر أبريم وبنيت من طوب المعابد القديم والكنيسة الثانية بنيت في دنقلا وهذه الكنائس بنيت قبل الاعتراف بالمسيحية وانتشارها بصورة رسمية (١٦) وعاشت المعتقدات الوثنية جنباً إلى جنب مع الديانة المسيحية ولم يشأ الرومان أصحاب السيادة أن يقضوا على الوثنية بالقوة حتى منتصف القرن السادس الميلادي ، وعن أول كاتدرائية في العالم يقول الباحث النوبي عبد الوهاب جابر ، أنها أُنشئت في النوبة وغرقت في النيل بعد بناء السد العالي (١٧)

ولما جاء الفتح العربي لمصر عام ٦٤١ م فُتحت بلاد النوبة مع فتح مصر عام ٦٤١ م، وكان المسلمون يطلقون على النوبة لفظ "الأساود"، إذ أن كل المصادر والمراجع القديمة تصفهم بهذا الاسم، وقد اصطدم المسلمون بالنوبة في أول سنوات الفتح لمصر حيث أرسل إليهم عمرو بن العاص جيشاً بقيادة عقبة بن نافع الفهري عام٦٤١ م، ولكن الجيش رجع دون تحقيق شيء، إذ قابله أهل النوبة ببأس شديد، فقد كان بالنوبة رماة مهرة بالسهام، يصيبون بها إصابات دقيقة حتى في العيون، ولذلك سماهم المسلمون " رماة الحدق" ، وبعد محاولات المسلمين لدخول النوبة تم عقد معاهدة البقط عام

---

١٥ – مصطفى محمد سعد: الإسلام والنوبة في العصور الوسطي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٠ م ، ص ص ٥٠-٥١ ؛ ابراهيم نصحي : تاريخ الرومان ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية الآداب ، ط ٢ ، ج ٢، ١٩٧٨ م، ص ص ٢٢٥- ٢٢٦ ؛ هربرت فيشر: تاريخ أوروبا في العصور الوسطى- ترجمة ، محمد مصطفى زيادة، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦م ، ص ١٦ ؛ سعيد عبد الفتاح عاشور: أوروبا في العصور الوسطى، ط٩، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣م، ص٤٩ ؛

K.S. Laturett: A History of The Expansion of Christianity II, London 1974, -PP.230-231

١٦ – W. Y. Adams. Nubia Corridor to Africa, London , 1978, P, 443

١٧ – ج.فانتيني: المسيحية في السودان، الخرطوم ، ١٩٩٨م، ص١٢ ؛ السيد الباز العريني: مصر البيزنطية، ط١، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٥ م ، ص١٢ ، هيام نيقولا : مجلة وطني ، عدد ١٢ فبراير ٢٠١٦.

٦٥١ م وبعد ذلك دخلت النوبة في الإسلام، وانتشر انتشاراً واسعاً وانتشرت المساجد ومدارس ومعاهد تدريس اللغة العربية والدين الإسلامي.(١٨)

الهجرة الأولي لأهالي النوبة ١٩٠٢م:

عاش سكان النوبة في أمن واستقرار رغم جفاف البيئة ومشقة الحياة ومعاناة السكان اليومية من أجل لقمة العيش ، وعُرف عن النوبيين صفات الجَلد والصبر وما يتبعها من صفات الأمانة وغيرها من مكارم الأخلاق ، ولكن جاءت الأيام مع بداية القرن العشرين وبالتحديد عام ١٩٠٢م وهو بداية أزمة أهالي النوبة حيث تم تكليف المهندس الإنجليزي ويلكوكس بإنشاء سد أسوان بوضع تصور لتخزين مياه نهر النيل بحصة مياه كبيرة بهدف تحويل الري في مصر من ري الحياض إلي الري الدائم (١٩) .

وضع ويلكوكس تقريره في عام ١٨٩١م وأتبعه تقرير آخر عام ١٨٩٣م وهي تقارير تؤكد العمل على الحماية من الفيضان وتحويل مصر إلى ري دائم ووافق على تقارير ويلكوكس "ويليام جارستن" الوكيل الإنجليزي لنظارة الأشغال العامة ، ورفعت التقارير إلى رياض باشا رئيس مجلس النظار المصري، ووضع ويلكوكس تقريره النهائي في عام ١٨٩٥م، واستعان في الاستعداد للمشروع بفنيين من إيطاليا وبريطانيا ومن مصر

---

١٨ – راغب السرجاني : التاريخ الإسلامي، فتح النوبة ومعاهدة البقط ، فتح مصر بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠١٦ www.islamstory.com ؛ محمود ثروت أبوالفضل : فتح النوبة ومعاهدة البقط ، شبكة الألوكة بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠١٢ www.alukah.net

١٩ – ومن أهم مهندسي الري الانجليز:

- سير ويليام جارستن: كان مستشارا لوزارة الاشغال وهو باحث مشروعات ومقررها وواضع كتاب (الدليل في موارد أعالي النيل) الشامل لكل المشروعات
- المستر ديبوي: مستشار وزارة الاشغال الذي تولى الأمر بعد السير ويليام جارستن ومن واضعي المشروعات واستقال لخلاف وقع بينه وبين اللورد كيتشنر بشأن المصارف ، ثم انتدبته الحكومة المصرية لبحث المشروعات وقدم تقريرا في الموضوع للحكومة المصرية.
- السير ماردوخ ماكدونالد: مستشار وزارة الاشغال الذي تولى الأمر بعد المستر ديبوي واتم بحث المشروعات وفي أيامه نفذ مشروع سد مكوار.

ذكرنا أسماء مهندسي الري الإنجليزي لدورهم في إقامة السدود ومشاريع الري المصرية والتي منها مشروع سد اسوان وجاء ذكر هؤلاء ضمن كتاب وضعه أحدهم (مهندسي الري المصريين) وهو المهندس إبراهيم ذكي و الامر الواجب ذكره ان المهندس إبراهيم ذكي أشاد بأمانة وكفاءة في المهندسين الانجليز المذكورين لانهم عارضوا مشاريع ري أخرى أرادت الإدارة الإنجليزية تنفيذها وعلى رأسهم المندوب السامي كتشنر أنظر :-

– إبراهيم ذكي: استعباد مصر بمشروعات الري الإنجليزية، نشرة أولى مرفوعة للأمة المصرية، المطبعة التجارية الحديثة بشارع محمد على ١٩٢٨م، ص ص ٦–٧ ؛ محمد محمود الصياد: النيل الخالد، وزارة الثقافة ١٩٦٢م ؛ صنع الله إبراهيم وآخرون، انسان السد العالي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، سلسلة من الشرق والغرب ، العدد٢٠١ ، ١٩٦٧ م ، ص ١٢٤

واستعان أيضاً بمهندس الري الإنجليزي "مردوخ ماكدونالد" والذي عُين مستشاراً في وزارة الأشغال، وكانت الاستعدادات تدل على القدرة على التنفيذ والعمل في نفس الوقت على ضمان الأمان والحماية لفريق التنفيذ من المهندسين الانجليز والمصريين والأجانب واتفق على أن يكون منسوب الماء خلف السد لا يزيد عن ١٠٩ متر فوق مستوى سطح البحر حتى لا يضار معبد فيلة من غمره بالمياه بعد حجزها خلف السد. ومن أهم من شاركوا في بناء سد أسوان ١٥,٠٠٠ عامل جلبهم من المصريين، بدأ العمل في تنفيذ سد أسوان عام ١٨٩٩م ، وانتهى العمل منه وافتتح رسمياً عام ١٩٠٢م [٢٠]

كانت بداية إنذار سكان النوبة من مشاريع الري، ببناء سد أسوان عام ١٩٠٢م ، وذكرنا أن منسوب الماء خلف السد تقرر ألا يزيد عن ١٠٩ متر لحماية سكان النوبة على جنبات النهر خلف سد أسوان ، وايضا لحماية معبد فيلة من الفرق تحت مياه التخزين لو زاد عن منسوب ١٠٩ متر. وهذا المنسوب عمل على زيادة ارتفاع النهر عن منسوبه على السطح على التخزين بزيادة قدرها عشرون متراً، وهذه الزيادة أدت إلى غمر الكثير من الأراضي الزراعية وغمرت ما يقرب من عشر قرى نوبية من قرى الكنوز ماعدا القرى التي بُنيت على الأجزاء المرتفعة على جانبي الوادي وامتد تأثير زيادة المياه وارتفاعها وغمرها لجنبات النهر وامتدت لمسافة ٩٠ كم خلف خزان أسوان ، ومحصلة ذلك أن سكان وأهالي النوبة أصابهم ضرر كبير ببناء وتشغيل سد أسوان عام ١٩٠٢م ، ولم يكن هناك حساب لهم في أثر غمر المياه لجنبات النهر بعد بناء السد وتخزين المياه خلفه وليس المطلوب من مصمم ومنفذ تلك المشاريع البعد السكاني لأهالي النوبة خلف السد بل إن الهدف هو تخزين الماء بالأمتار المكعبة المطلوبة للاستفادة منها أيام انقطاع الفيضان لتحويل مصر من ري الحياض إلى ري دائم [٢١]

وغرقت من جراء بناء وتشغيل الخزان عام ١٩٠٢م عشر قري وهي "دابود، دهميد، اميركاب، كلابشة، أبوهور، مرواو، قرشة، كتشمنة شرق وغرب، جرف حسين، الركة" [٢٢] ، ولذلك كان لزاماً أن تتم إعادة توطين هؤلاء السكان على منسوب أعلى على جنبات النهر ؛ حيث الأمان بعد ارتفاع مياه الخزان ، وما أن

---

٢٠ – وزارة الأشغال العمومية : تقرير عن الانتفاع الاقتصادي من مشروع كهرباء خزان أسوان والقناطر القائمة علي النيل ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٧م ، ص ص ٦٠-٦٥ ؛ خزان اسوان، المعرفة www.marefa.org

٢١ – عبد الصبور حسب الله حسن على: الهجرات النوبية وفقدان الأراضي الزراعية (١٨٩٨-٢٠١٢)، المؤسسة المصرية النوبية لحقوق الانسان والأرض ، ص ٣٥ ؛ دنيا علاء: تهجير النوبة بين الرؤية والواقع، جريدة مركز طارق والي للعمارة والتراث، عدد فبراير ٢٠١٣ ، ص ٢١.

٢٢ – الملف الكامل لمعاناة النوبيين والقضية النوبية بالتفصيل رقم (١٠١)هشام عواد – https//wwwfacebook.com/notes/hisham-awadd

تنخفض مياه الخزان خلف سد أسوان يهرع النوبيون الذين صعدوا إلى أعلى بالنزول إلى الأماكن التي انحسر عنها الماء بعد انتهاء الفيضان، ومعهم مواشيهم وأغنامهم وحيواناتهم للرعي في تلك المناطق مستفيدين من مرعاها، وهي على كل حال فترة قصيرة إذ ما يلبث هؤلاء أن يهرعوا في اتجاه عكسي إلى أعلى حيث كانوا قبل النزول، وتتكرر هذه العملية بعد كل فيضان واستمر ذلك حتى تعلية سد أسوان الثانية، بلا شك أن هذه العملية عند سكان النوبة والصعود والهبوط وفقد الأرض وما عليها من معاش وبيوت كانت ذات أثر بالغ على حياتهم ونمط عمرانهم الذي أصبح بعيداً عن الاستقرار والأمان وكل ذلك بعد بناء سد أسوان عام ١٩٠٢م ، ولم تمض سوى عشر سنوات إلا وتأتي تعلية سد أسوان الثانية التي كان أثرها عليهم أضعاف ما تم بعد البناء عام ١٩٠٢م [٢٣]

بيان بأسماء قرى النوبة قبل التهجير:

أوضحت الوثائق الحكومية جغرافية تواجد النوبيين في قراهم ومساكنهم، وأكدت أن النوبة تقع بين الجندلين الأول والثاني، وعلى امتداد النيل جنوب أسوان لمسافة ٣٥٠ كم حتى حدود مصر مع السودان، وتضم المنطقة على امتدادها ٤٠قرية، وبندر واحد، تتكون القرية من مجموعة متباعدة من المساكن، وتقع على كلتا الضفتين، وتسمى المجموعة منها نجع، وتبعاً لذلك التوصيف، فإن القرية النوبية تمتد على النيل بنجوعها الكثيرة التي تتجاوز عددها ٣٠ نجعاً، لمسافة تبلغ في بعض القرى ٣٠ كم ، وكانت قري النوبة من الشمال للجنوب ترتيبها كالتالي:

(دابود – دهميت – الامبركال – أبوهور – مرواو – ماريا – جرف حسين – قرشة – كشتمنة غرب – كشتمنة شرق – الدكة – قورتة – العلاقي – السيالة – المحرقة – المضيق)، وهذه المجموعة من القرى يعيش بها نوبيو "الكنوز"، وتمتد لمسافة ١٤٥ كم، ويتحدث "الكنوز" اللهجة "الموتوكية"، ولهم عاداتهم وتقاليدهم التي يعتزون بها، وتعتبر المنطقة التي يقطنون بها من أفقر مناطق النوبة ، المجموعة الثانية من قرى النوبة تضم خمسة قرى، وتقع جنوب المجموعة السابقة مباشرة، وتمتد لمسافة نحو ٤٠ كم ، بين الكيلو ١٤٥ وحتى الكيلو ١٨٣ جنوباً ، وتضم (السبوع – وادي العرب – شاترمة – السنقاي – المالكي) ويقيم في هذه القرى العرب ولهم عاداتهم وتقاليدهم ، والمنطقة التي يقيمون بها قاحلة مثل منطقة "الكنوز" [٢٤]

والمجموعة الثالثة تضم قرى (كرسكو والربقة – أبو حنضل – الديوان – الدر وتنقالة –

---

٢٣ – المرجع نفسه ؛ جمال حمدان: شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان ، ج ٢ ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٧ م ، ص ص ٩٦٤–٩٦٥

٢٤ – وثائق حكومية لتعويض أهالي النوبة : تهجير أهالي النوبة ١٨ أكتوبر ١٩٦٣ – ٣٠ يونيو ١٩٦٤م ، ادارة المعلومات والعلاقات العامة ، بوابة الأهرام الإليكترونية ٢٠١٦/١١/٢٦م https://gate.ahram.org.eg/News/1313795.aspx

توماس وعافية – قتة – ابريم والجزيرة – الجنينة والشباك – عنيبة "بندر" مصمص – توشكى غرب – توشكى شرق – ارمنا – أبو سمبل – قسطل – بلانة – ادندان) ويقيم في هذه المجموعة النوبيون "الفادكة" ويتحدثون باللهجة "الفيديكية"، وعاداتهم وتقاليدهم تتفق أحياناً مع تقاليد وعادات العرب في خطوطها الرئيسية. [٢٥]

الهجرة الثانية لأهالي النوبة ١٩١٢م

وضعت الخطة الأولى لتعلية خزان أسوان ونفذت هذه الخطة عام ١٩١٢م وكان الهدف منها زيادة ارتفاع خزان أسوان ليغطي بزيادة مخزون مياهه أكبر مسافة من الرقعة الزراعية لأرض الوادي والدلتا وما يقابل ذلك من التضحية بالأرض جنوب السد وما عليها من القرى التي لم تغرق بعد أبناء عام ١٩٠٢م [٢٦] إضافة أن هذه التعلية تسببت في إغراق الآثار في منطقة النوبة فيما بين أسوان وأبو سمبل في وقت ملئ الخزان الذي كان يحدث في نهاية الفيضان [٢٧] فقد ارتفعت المياه في هذه التعلية خلف السد لتصل إلى ١١٤ متراً، لتغرق معها إلى جانب الآثار الكثير من القرى النوبية ونذكر من هذه القرى التي غرقت تماماً في التعلية الأولى "قورتة – العلاقي – السيالة – المحرقة – المضيق – السبوع – وادي العرب – وشاترمه " ، ولنا أن نتخيل خسارة سكانها وهجرتهم البيت والأرض والمكان الذي لم يترك لهم إلا الذكريات ، وفي المقابل الصالح العام لكل المصريين في تأمين زيادة المياه وما يقابلها من زيادة الأرض الزراعية وتأمين الغذاء من أرض مستصلحة ومشاريع تقام عليها ملحقة بالزراعة وانتاجها[٢٨].

بلغ مجموع مساحة الأرض المفقودة في نهاية التعلية الثانية من ٢٠ إلى ٣٠ ألف فدان، أما ما بقى مستغلا فنحو نصف ذلك، وعُوِض السكان وتم توطينهم في أرض ومساكن بديلة ومن أماكن توطينهم منطقة إسنا التي استوعبت الكثيرين منهم [٢٩] .

وامتد ارتفاع المياه خلف سد أسوان لمسافة ٢٤٠كم جنوبا أي حتى قرى الحدود السودانية، وهذا بلا شك امتداد وتأثير كبير للتعلية الأولى لسد أسوان [٣٠]

الهجرة الثالثة لأهالي النوبة ١٩٣٣م

وفي عام ١٩٣٣م تمت عملية التعلية الثانية، ليرتفع منسوب المياه أمامه إلى ما تجاوز ١٢١مترا، لتغمر مياه الخزان جميع

٢٥ – وثائق حكومية لتعويض أهالي النوبة : تهجير أهالي النوبة ١٨ أكتوبر ١٩٦٣ – ٣٠ يونيو ١٩٦٤م ، ادارة المعلومات والعلاقات العامة ، بوابة الأهرام الإليكترونية ٢٠١٦/١١/٢٦م https://gate.ahram.org.eg/News/1313795.aspx

٢٦ – عبد الصبور حسب الله، مرجع سابق، ص ٣٧

٢٧ – رشدي سعيد: نهر النيل ، نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل ، دار الهلال ، ١٩٩٢ م، ص٢٥٨

٢٨ – حسن الزوم : النوبة قضية أولوية بعيدا عن مؤتمر الأقليات ، مجلة المال ، اقتصادية– يومية almalnews.com

٢٩ – جمال حمدان: مرجع سابق، ص٩٦٤

٣٠ – دينا علاء: المرجع السابق

الأراضي الزراعية بمنطقة النوبة، والواقعة تحت منسوب ١٢٢متراً، والممتدة من الخزان حتى حدود مصر والسودان ، ومع أعمال التعلية الثانية لخزان أسوان، وما ترتب عليها من غمر أراضي النوبيين بالمياه، أصدرت الحكومة المصرية في مارس ١٩٣٣م، القانون رقم ٦ لسنة ١٩٣٣م، بنزع الملكية التي تستلزمها التعلية الثانية لخزان أسوان، وجاء نص القانون:

مادة١: تعتبر من المنفعة العامة غمر المياه التي ستخزن بسبب التعلية الثانية لخزان أسوان لبعض الأراضي، والأملاك الأخرى الواقعة بنواحي (الشلال – دابود – دهميت) بمركز أسوتن، وبنواحي (الامبركاب – كلابشة – ابوهور – مرواو – قورته – ماريا – جرف حسين – كشتمنة – الدكة – العلاقي – محرقة – سيالة – المضيق – وادي العرب – شاترمة – المالكي – السنقاي – كورسكو – أبو حنضل – الريقة – الديوان وتنقالة وقتة – ابريم – جزيرة أبريم – توماس – عافية – عنيبة – الجنينة – الشباك – مصمص – توشكى غرب – توشكى شرق – ارمنا – ابوسمبل – بلانة – قسطل – ادندان) بمركز الدر.

مادة ٢: تُنزع على الوجه المبين بهذا القانون ملكية الأراضي بالنواحي المذكورة، والواقعة تحت منسوب ١٢٢متراً من البحر الأبيض المتوسط، أمام حائط خزان أسوان، والكائنة في المنطقة، فيما بين الحائط المذكور والحدود المصرية السودانية، وتنزع ملكية أراضي النواحي المذكورة على المنسوب ١٢٢متراً أو منسوب أعلى ، اللازمة لإنشاء الجسور الواقعة في المواقع المبنية على الخرائط المساحية، وتعتبر من أملاك الحكومة العامة الأراضي المشار إليها في الفقرتين السابقتين والمملوكة للحكومة.

مادة٣: يستثنى من الأراضي التي تنزع ملكيتها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة السابقة:الأراضي المسماة على الخرائط المساحية "أرض علو" بنواحي (الدكة – العلاقي – قورته – محرقة – سيالة – المضيق – توماس – عافية – عنيبة – الجنينة – الشباك – مصمص – توشكى غرب – توشكى شرق – ارمنا – ابوسمبل)، وكذلك الأراضي المسماة "أرض علو"، والواقعة أمام جسور الوقاية التي ستنشأ في نواحي (بلانة – قسطل – ادندان).

أما الأراضي الواقعة خلف الجسور المذكورة ومع ذلك تنزع من أصحاب الحقوق في الأراضي المشار إليها في المادتين (١) و(٢) ملكية جميع المباني والنخيل والأشجار والسواقي والآبار المقامة على هذه الأراضي، أو الموجودة فيها، كذلك يكون الحال بالنسبة لشاغلي الأراضي المذكورة أو الأراضي المملوكة للحكومة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية [٣١]

وحددت المادة (٤): يعوض أصحاب الحقوق عن الأراضي المشار إليها بالمادة الثانية، بأن يدفع لهم ثمن الأراضي والمباني والنخيل والأشجار والسواقي والآبار بحسب تقديره، أما فيما يخص أصحاب الحقوق والشاغلين المشار

٣١ – وثائق حكومية لتعويض أهالي النوبة : المرجع السابق.

إليهم في المادة الثانية، فيدفع لهم تعويض عن المباني والنخيل والأشجار والسواقي والآبار، وكذلك يدفع للأولين منهم تعويضاً مقابل النقص الذي سيحصل في انتفاعهم بسبب غمر أراضيهم الجزئي بمياه التخزين لمدة محددة خلال السنة."[٣٢]

كما سردت الوثائق وبالشرح التفصيلي التعويضات التي حصل عليها النوبيين سنة ١٩٣٣م، حين شرعت الدولة في التعلية الثانية لخزان أسوان، وأخذ التعويض إحدى صورتين، الأولى بتخصيص جزء من أراضي الحكومة شمال مدينة أسوان، مقابل أراضي أصحاب الحقوق النوبيين، والتي أقام بها بعض النوبيين منذ ذلك الحين، وجاء ذلك بالتوازي الصورة الثانية للتعويض، وكانت بدراسة وحصر الأراضي التي يمكن زراعتها بمنطقة النوبة، والتي تفتقر إلى الماء اللازم للري، وتزويدها بمشروعات الري والصرف اللازمة ثم توزيعها على النوبيين.

وأكدت الوثائق أن وزارة الأشغال العامة وضعت حينها مشروعاً يستهدف تزويد جميع الأراضي الصالحة للزراعة بالمنطقة بمشروعات الري، بيد أن المشروع لم ينفذ، وتوقف نتيجة بدء التفكير في إنشاء السد العالي، رغم تنفيذ وزارة الأشغال العامة بمنطقة النوبة محطة لطلمبات الري، منها ٦طلمبات تروي نحو ٤١٠٠ فدان رياً نيلياً، و٧ محطات تروي نحو ٧٥٠٠ فدان رياً مستداماً، وبقية أراضي المنطقة ومساحتها نحو ٢٠٠٠ فدان تروي بالسواقي والشواديف ووسائل الري الأخرى [٣٣]

كما أكدت الوثائق صرف تعويضات لأصحاب الأراضي التي تغمرها المياه –فترة من العام –بقرى: "توماس وعافية " في مدينة إسنا بمركز الأقصر، مما يجعل زراعتها لمرة واحدة سنوياً، بعد انحسار المياه عنها، وقد صرف لأصحاب هذه الأراضي تعويضات عن نقص الانتفاع نتيجة غمر المياه لأراضيهم فترة، وتم تقدير هذا التعويض بما يوازي نصف الثمن المقدر لهذه الأطيان، رغم بقائها في حوزتهم ، وأوضحت الوثائق كذلك بأنه حين تبين لوزارة الأشغال عدم استفادة بعض النوبيين الذين تم تعويضهم "جزئياً" بأراضيهم ، حتى لمرة واحدة سنوياً ، أصدرت الوزارة قراراً في يوليو ١٩٤٢م ، بنزع ملكية أراضي (عنيبة – توماس – عافية) نزعاً كاملاً ، مع صرف نصف الباقي من ثمن الأرض ، ولكن جميع أصحاب التعويضات بناحية (توماس – عافية) والبعض من ناحية (عنيبة) امتنعوا عن صرف التعويضات، معللين بأن قيمة التعويضات غير عادلة ، مما دفع وزارة الأشغال إلى زيادة قيمة التعويضات بنسبة ٥٠% ، ومع ذلك أصر أصحابها على الرفض

٣٢ – مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة رقم ١٠٣ ، يناير ١٩٣٣ م ؛ مضابط مجلس الشيوخ : مضبطة الجلسة رقم ٨٠ ، أكتوبر ١٩٣٢م ؛ الوقائع المصرية : العدد ٢١ ، ٦ مارس ١٩٣٣م.

٣٣ – وثائق حكومية لتعويض أهالي النوبة : المرجع السابق.

مطالبين بإعادة تقدير ثمن أراضيهم وتدبير أطيان أخرى يزرعونها. [٣٤]

وفي عام ١٩٥١م وافقت وزارة الأشغال على تخصيص مساحة ٨٠٠٠ فدان من أملاك الحكومة تقع خارج الزمام، بنواحي إسنا والنجوع والقرى بمركز إسنا – محافظة قنا آنذاك – لبيعها إلى أهالي توماس وعافية بحالتها التي عليها، كما أشارت وزارة الأشغال إلى أن أراضي ناحية "عنيبة" يمكن الاستفادة بزراعتها، وأصدرت قراراً عام ١٩٥٤م بنزع ملكية أراضي ناحية توماس وعافية، والاتصال بمصلحة الأملاك الأميرية وتزويدها بالبيانات اللازمة عن الأراضي المنزوعة ملكيتها من المواطنين الذين ستباع لهم أراضي الحكومة بمنطقة إسنا ، وفي نفس العام ١٩٥٤م أبلغ مجلس الوزراء وزارة الأشغال باحتجاز ما يعادل ٣٠% من مبالغ التعويضات المستحقة لأهالي توماس وعافية على ذمة إصلاح الأراضي التي ستباع لهم بمنطقة إسنا' بدلاً من أطيانهم التي نُزعت ملكيتها، وقامت مصلحة الأملاك الأميرية بوضع قواعد توزيع الأراضي على أهالي توماس وعافية بمنطقة إسنا، وقامت بجمع ما يعادل ١٠% من ثمن الأرض من الموطنين الراغبين في شراء أراضي بهذه المنطقة، وبلغ عدد المبيعات حينها ١٠٣٥ "بيعة"، بمساحة إجمالية ٤٩٥٦ فداناً و٨قراريط و٢٢ سهماً، كما حددت مسطحات بلغت مساحتها ١٧٤٠ فداناً و٣ قراريط و١٦ سهماً لأهالي الناحية الذين لم يتقدموا للشراء ، وظل أهالي توماس وعافية على ارتباط بالأراضي المخصصة لهم بناحية إسنا، دون وضع يدهم عليها، إلى أن صدر قرار عام ١٩٥٩م من لجنة مراقبة تنفيذ برامج استصلاح الأراضي بوقف مبيعات مصلحة الأملاك نهائياً، بما فيها الأراضي البور، وأراضي وضع اليد، وهي عبارة عن مخلفات المنافع العامة والأراضي الزراعية[٣٥] .

واضح من عرض التعويضات التي حددتها مواد قانونية صارمة تعطي لأهل النوبة المهجرين حقوقهم وتعوضهم تعويضاً مناسباً ، وأن أعمال تهجير أهل النوبة إنما هي بدافع إنشاء مشروع قومي نافع لكل المصريين لزيادة حجم مياه التخزين لزيادة الرقعة الزراعية كما سبق أن ذكرنا، ومشروع سد اسوان بقيمته وأهميته إنما هي مؤكدة ومدروسة من قِبل كبار مهندسي الري ووزارة الأشغال وكل المعنيين بالتنمية الزراعية وزيادة مياه الري، وتأكد ذلك من نوافع السد على أرض الواقع لتأكيد كل ما ذكرناه بعد تشغيله وتفعيله وتأثيره على أعمال الزراعة والري في عموم مصر [٣٦] .

وعن نمط العمران الجديد في أرض النوبة بعد أعمال التهجير التي ذكرناها يقول جمال حمدان "وقد انتظم الموطن الجديد عدة تغييرات في نمط السكنى والعمران، فنظراً لضآلة وضيق

٣٤ – وثائق حكومية لتعويض أهالي النوبة : المرجع السابق.

٣٥ – المرجع نفسه.

٣٦ – وثائق حكومية لتعويض أهالي النوبة : المرجع السابق.

الرقعة والأشرطة الزراعية الجديدة، أصبحت القرى أكثر خطية وشريطية منها في أي وقت مضى. وبدلاً من بيوت الطين الغالبة قديماً، أصبحت بعد البعد عن طمي النهر من الحجر الرملي النوبي، واسعة فسيحة أكثر مما كانت، ورغم تناقص عدد السكان العام وتزايد تخلخلهم، فقد حدث العكس في بعض مواضع هي مناطق مشروعات الري التي استقطبت سكان بعض النجوع القديمة فزاد تعدادها وتركزت فيها الكثافة نسبياً" (٣٧)

وأخيراً وفي الوقت الذي كانت هذه الحركة الصاعدة أعلى الوادي توسع فيه رقعة توزيع السكان وتزيدها انفراجاً وبالتالي تزيدهم تخلخلاً وتباعداً، كان المجال الحيوي الزراعي يزداد بالضرورة ضيقاً وانكماشاً مما زاد من اتجاه الهجرة الخارجة الكامن والمزمن في الإقليم تقليدياً، خاصة إلى العاصمتين ومدن الوادي الكبرى، ومع هذا الخروج بالجملة، قل حجم السكان بالتدريج على دفعات. في ١٩٠٧م كان عدد السكان ٥٧,٦٠٠ انخفض في ١٩٢٧ إلى ٥٤,٥٠٠ =، ثم إلى ٤٠,٦٠٠ في ١٩٤٧ ومن الناحية الأخرى أصبح النوبيين أكثر من أي وقت مضى أقرب إلى المجتمع البحيري منهم إلى المجتمع النهري الذي كانوه بشدة دائماً، وتحولوا بالموازاة من مجتمع زراعة فقط إلى مجتمع زراعة وصيد أسماك بدرجة أكبر (٣٨)

وبالرغم من جهود الدولة في بناء سد أسوان والنظرة المستقبلية للتنمية والتعمير في بلد زراعي كمصر يعتمد على مياه الري من نهر النيل ، بالرغم من ذلك نجد الكثير من الانتقادات على مشروع سد أسوان والأصل في هذه الانتقادات بسبب القول بأن التعويضات غير مناسبة ولا متكافئة مع ما حدث من هول وأضرار جسيمة للنوبيين الذين تركوا الأرض والسكن وكل المعاش لتغمرها مياه النهر بعد تعلية سد أسوان الأولى و الثانية وتحدث أحد نواب أسوان في ذلك الوقت في البرلمان معترضاً على بيان شفيق باشا وزير الأشغال يقول في بيانه : " أن الحكومة كان لا يمكن أن تنتظر طويلاً في نظر ملكية الأرض وما عليها لمواجهة آثار تعلية سد أسوان وما ترتب على ذلك من تعويضات قررها القانون رقم ٦ لسنة ١٩٣٣م –السابق ذكره–، وكان على الحكومة أن توافق على ذلك متخطية الإجراءات العادية التي ينظمها قانون نزع الملكية في مثل هذه الحالات، ذلك أن تعلية السد كانت ملحة لإتمام خطط التنمية في بلد زراعي يعتمد على الأرض ومياه الري من النهر"؛ اعترض على ذلك بشدة نائب النوبة في البرلمان وأكد أنه كان على الحكومة أن تنظر وتنتظر وتراجع الخطط قبل التعلية حتى لا يضار نوبي واحد ترك أرضه وبيته ومعاشه وأن تكون الحلول لمواجهة هجرتهم جاهزة ومناسبة لاستمرار حياتهم في أماكن المهجر الجديدة على

٣٧ – جمال حمدان: مرجع سابق، ص٩٦٥.

٣٨ – المرجع نفسه.

جنبات أعالي الوادي وفي المدن التي ذكرناها في جنوب صعيد مصر (٣٩)

كانت اعتراضات ممثلي النوبة في البرلمان متزايدة وذكروا أنه لم يعط للنوبيين فرصة للتظلم أو إبداء الرأي وأن بعضهم اتجهوا مجبرين إلى أعلى جنبات الوادي وعلى سفوح الجبال بمنطقة النوبة لبناء مساكن جديدة بعيداً عن حلول الحكومة وكلفتهم المساكن وحياة المعاش الجديدة أكثر بكثير من التعويضات الحكومية التي حصلوا عليها (٤٠)

استمرت انتقادات سكان النوبة ونوابها من أوجه كثيرة وعديدة مطالبين بإعادة النظر في التعويضات لحياة كريمة لمتضرري بلاد النوبة والحقيقة أن هذه الانتقادات مبالغ فيها بدرجة كبيرة ويكشف عن بعضها عداء للدولة ومشاريعها بدون أساس حقيقي لأن المبالغات في الشكوى بعد تعلية سد أسوان كانت ظاهرة وملموسة ، وللرد على تلك الانتقادات أمره واضح وظاهر لكل من واكب خطط التنمية والتعمير، خاصة أنها خطط قومية لازمة لكل مواطن مصري من أقصى شمالها حتى أقصى جنوبها على حدود أسوان ومنها بلاد النوبة فليس بناء سد أسوان وتعليته المرة الأولى والثانية بقصد الاضرار بسكان النوبة ، بل بقصد توفير ماء الري اللازم والمُلح لزيادة رقعة الأرض الزراعية لمواكبة زيادة السكان و تحسين معاشهم فهو مشروع قوي لكل المصريين، و المشاريع القومية يحدث فيها بعض السلبيات نتيجة للتنفيذ والعمل ، هذه السلبيات يتم تداركها بالتعويضات وإيجاد البديل ، وهذا هو ما حدث مع سكان النوبة وكان المطلوب فهم هذه المعاني والآمال المقصورة على هذه المشاريع خاصة اذا كانت تتعلق بزيادة مياه الري وبالتالي رقعة الأرض الزراعية ، هذه الانتقادات التي واجهت تعلية سد أسوان من قِبل السكان المحليين أو من قِبل جهات من هنا أو هناك هي نفسها التي ستوجه إلى بناة السد العالي والسياسة المصرية في ذلك الوقت، ولكن السيئ أو الأسوأ في مثل تلك الانتقادات إذا كانت بقصد الإيقاع بين المواطن والدولة وبتحريض قوى معارضة من الداخل أوفي الخارج وفي كل هذه الأجواء والظروف لابد من تنفيذ المشاريع القومية لفائدة خطط التنمية لكل المصريين ولكن لزاماً أن تكون هناك دراسات علمية متأنية لإنجاح تلك المشاريع

بناء السد العالي وأثره على سكان النوبة

بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م أخذ القائمين على الحكم ينظرون إلى البناء والتنمية وكانت أهم أوجه البناء والتنمية الملحة هي الاستفادة القصوى من مياه نهر النيل لزيادة رقعة الأرض الزراعية في بلد أصله زراعي مثل مصر، ومن

٣٩ – الملف الكامل لمعاناة النوبيين والقضية النوبية بالتفصيل : مرجع سابق ؛ مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة رقم ١٠٣ ، يناير ١٩٣٣ م ؛ مضابط مجلس الشيوخ : مضبطة الجلسة رقم ٨٠ ، أكتوبر ١٩٣٢م ؛ الوقائع المصرية : العدد ٢١ ، ٦ مارس ١٩٣٣م.

٤٠ – المرجع نفسه.

ثم كان التفكير في بناء السد العالي الذي بدأ النظر فيه منذ عام ١٩٥٣م [٤١]

ومع رؤية ضرورة تنفيذ السد العالي بدأت الدراسات على المواقع التي يمكن أن يُقام فيها السد جنوب مصر ، وكان على منفذي المشروع الاختيار بين ثلاث مواقع: "جبل السلسلة أو باب كلابشة والثالث شلال أسوان" ، استُبعد جبل السلسة لتركيبه الصخري الضعيف ولموقعه شمال خزان أسوان، واستبعد باب كلابشة لصعوبة البناء وزيادة التكاليف، واتفق على أن يكون البناء في موقع شلال أسوان لعدم وجود مشاكل جسيمة تعوق البناء كما أن وقوعه في بداية السهل الفيضي أعطى له الأفضلية على بقية المواقع، إلا أن أهم المشاكل في هذا الموقع هو غرق حوض النوبة، وما يترتب عليه من تهجير السكان وإعادة توطينهم في هجرة جديدة هي الهجرة الرابعة لهم منذ بناء خزان أسوان[٤٢]

ولتلافي المشاكل التي حدثت بعد بناء سد أسوان وتعليته مرتين شكلت الحكومة لجان لمواجهة الآثار الجانبية لمشروع السد العالي ودراسة مستقبل المنطقة بقراها التسعة والثلاثين والبعض يذكرها أنها ثمان وثلاثين قرية فقط والفرق هو دمج قرية مع قرية أخرى [٤٣]

اللجان التي شُكلت لبناء السد العالي ومتابعة أعمال التهجير

شكلت عدد من اللجان بعد أن تبلورت وترسخت وتأكدت ضرورة بناء السد العالي لزيادة مياه الري والرقعة الزراعية والحماية من الفيضان وأيضاً الحماية من سنوات الجفاف ولتوليد الكهرباء وأول هذه اللجان هي اللجنة العليا للسد العالي التي أنشأت عام١٩٥٨م وانبثق من هذه اللجنة لجنة الخدمات الممثل بها الوزارات المعنية لإجراء مزيد من الدراسات والأبحاث لإتمام عملية التهجيروتعويض الأهالي ورعايتهم اجتماعياً وتدبير السكن الملائم لهم [٤٤]

وأشرك المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي في بناء السد العالي وما يترتب عليه من تهجير أهالي النوبة وانتهى رأيه إلى ضرورة مراجعة أهل النوبة والتواصل معهم وشرح أبعاد الموضوع وأهميته وما يترتب على ذلك من تضحيات هي ضرورية لإتمام مشروع قومي عظيم المنفعة لكل المصريين [٤٥] .

وواجهت اللجان المشكلة لبناء السد العالي وأعمال التهجير مشكلة عدم وجود قاعدة بيانات كافية عن الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لسكان النوبة بكل تفاصيل حياتهم ومساكنهم ومزارعهم حتى حيواناتهم وطيورهم ومن ثم تم تكليف وزارة الشئون الاجتماعية للقيام بهذه

---

٤١ – حسن الزوم : المرجع السابق.

٤٢ – دينا علاء: مرجع سابق.

٤٣ – الملف الكامل لمعاناة النوبيين والقضية النوبية بالتفصيل : مرجع سابق.

٤٤ – شبكة قوانين الشرق: بشأن بعض الأحكام الخاصة بالسد العالي. Site . eastlaws.com

٤٥ شبكة قوانين الشرق: بشأن إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج الزراعي ، أنشئ بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢م بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢م.

المهمة عام ١٩٥٩م بالنزول إلى ميدان حياة سكان النوبة ، وعمل المسح المطلوب فهي ضرورية لإتمام بناء السد بل هي أخطر لأنها تتعلق بالإنسان المصري وأمنه واستقراره حياته، وبالفعل تم عمل المسح الاجتماعي المطلوب بحصر جميع الأسر المقيمة والمغتربة وأسماء كل الموجودين وكتابة كل التفاصيل عنهم مثل أعمارهم، أعمالهم، مستوى المعيشة [٤٦] ، وبالفعل قامت وزارة الشئون الاجتماعية بعمل مسوحات سكانية واجتماعية للنوبيين عام ١٩٦٠م وهم بصدد الاستعداد لتهجيرهم، فتبين أن إجمالي عدد النوبيين ٩٨,٦٠٩ نسمة المقيمون منهم ٤٨,٠٢٨ نسمة والمغتربون سعياً وراء توفير لقمة العيش ٥٠,٥٨١ نسمة [٤٧] .

ومن النسب التي ذكرتها وزارة الشئون الاجتماعية والتي منها أن المقيمين أقل عدداً من المهاجرين بنسبة ٤٨% من أعدادهم الكلية التي بلغت ٩٨,٦٠٩ نسمة والتي ذكرناها _قبلاً – أما نسبة عدد المغتربين فهي ٥٢% [٤٨] أي أن الذين هجروا النوبة وتركوها عند حصر بياناتهم في عام ١٩٦٠م كان عدد المقيمين أقل من نصف عددهم الكلي بينما كان عدد المهاجرين أكثر من نصف عددهم الكلي ، وفيما هو ظاهر أن هذا العدد من المهاجرين النوبيين والذين تركوا البلاد والديار، الأرض والمجتمع والأهل، كان بسبب التخوف من ظروف التهجير، وتحسبهم لذلك ، بالبحث عن بلاد أخرى ، ومن ثم كانت هجرتهم إلى العاصمة وباقي المديريات في الوجه البحري على الأكثر ثم الوجه القبلي[٤٩] .

وسبب آخر لهذ العدد الكبير من مهاجري سكان النوبة ، بخلاف السعي وراء الرزق إنما هو راجع إلى أن النوبيين بما عرف عنهم من صفات الأمانة والاستقامة وحفظ السر والوعد والعهد والكثير من مكارم الأخلاق، إنما كانت عاملاً مهماً في انجذاب كل المجتمعات داخل مصر وخارجها لتوظيفهم واستقدامهم للعمل في مؤسسات ودواوين الحكومة ومن قبل في أقسام ودوائر الملكية الخاصة والوزارات والأجهزة السيادية وحتى أمناء وحفاظ لمباني أهلية وحكومية، إلى جانب كل ذلك خفة الظل والقبول من كل المجتمع المصري . ويبحث عنهم أيضاً المؤسسات الدولية المشتركة بين الدول والشعوب نجدهم في هذه الأماكن مرغوب فيهم مميزين ومحل ثقة واحترام ، وهذا يفسر أن أكثر من نصف سكان النوبة مهاجرين خارج بلادهم [٥٠].

---

٤٦ – السد العالي: وثائق تهجير أهالي النوبة، كيف تم توطين الآلاف من المصريين في كوم أمبو وإسنا، مجلة الوعي العربي، ٢٠١٩/٨/٢٩م.

٤٧ – الملف الكامل لمعاناة النوبيين والقضية النوبية بالتفصيل : مرجع سابق.

٤٨ – وثائق حكومية لتعويض أهالي النوبة : مرجع سابق.

٤٩ – جمال حمدان، مرجع سابق، ص٩٦٤.

٥٠ – وهذا مشاهد خاصة في عقود خلت نجد هؤلاء منتشرين في أماكن حفظ السر و التي تتطلب الأمانة والإخلاص في العمل وما يذكره بعض من الدبلوماسيين ورجال وزارة الخارجية في بعض

كان هناك تخوف من الحكومة من ردود أفعال سكان النوبة من عملية تهجيرهم في هذه المدة للمرة الرابعة ، وكان عبد الناصر على درجة عالية من فهم ذلك عن النوبيين فأراد احتوائهم قبل التهجير فذهب إليهم عام ١٩٦٠م وحرص على مقابلة النوبيين وتحدث إليهم وخطب فيهم بجوار معبد أبو سمبل وفي هذا الخطاب طمأن سكان النوبة على مستقبلهم بعد التهجير وقدم وعده أن الحياة ستصبح أفضل وسيشارك النوبيين في الحياة الصناعية وليس الزراعة فقط وسيعم الخير والنماء بين كل سكان وادي النيل وسيكون أهل النوبة أول المستفيدين لتعويضهم عن الهجرة ومتاعبها ، كما وعدهم عبد الناصر بالعودة لبلادهم كلما سنحت الظروف بذلك [٥١] ، وأخذت أعمال التهجير بعد ذلك تتسارع وتيرتها بعمل الدراسات والأبحاث الضرورية قبل أن تتم عملية التهجير حتى تكون سالمة ومتقنة بما فيه فائدة سكان النوبة، والجهاز الإداري للدولة حتى تكون دراساته وأبحاثه قد أُثمرت وتتم أعمال التهجير بسلام.، بعد خطاب جمال عبد الناصر مباشرة لسكان النوبة عام ١٩٦٠م ، شكلت اللجنة المؤقتة للسد العالي لتهجير أهالي النوبة وأخذت تتوالى اجتماعاتها، وتم تشكيل هذه اللجنة من محمد صفوت وكيل وزارة الشئون الاجتماعية للمساعدات العامة، وعبد الهادي مصطفى وكيل الإدارة العامة لتهجير النوبة، وأحمد شفيق غنيمة من الإدارة العامة للتخطيط الاجتماعي وارتأت لجنة وزارة الشئون الاجتماعية أن تشارك مصالح وهيئات ووزارات في التمهيد لأعمال التهجير بإعداد الدراسات اللازمة التي تخصها لخدمة السكان ، ولكي يكون التهجير مرضي عنه من الأهالي وبدون تذمر أو إحساس أنهم فقدوا كل شيء ولم يحصلوا على ما يريدون، فكان من المطلوب من هذه الجهات أن تعد لعملية التهجير إعداداً جيداً ومدروساً وبناءً على توصية ورأي وزارة الشئون الاجتماعية شاركت المصالح والهيئات والوزارات بدراستهم الوافية التي تفيد بشكل مباشر وهذه الوزارات والمصالح والهيئات شكلت اللجنة المشتركة لتهجير أهالي النوبة [٥٢].

اللجنة المشتركة لتهجير أهالي النوبة (أبريل ١٩٦١م)

أنشئت لجنة مشتركة تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية لمتابعة تهجير أهالي النوبة ومراجعة أوجه التنفيذ على أرض الواقع لتتم عملية التهجير بنجاح وسلام ، كما شاركت الوزارات والهيئات الحكومية في تهجير أهالي النوبة ومنها أولاً مشاركة مصلحة المساحة في

أحاديثهم وذكرياتهم ومن هؤلاء بطرس غالي وقت أن كان أمينا عاما لهيئة الأمم المتحدة ، ونجد الكثير من كبار النوبيين يستوطنون حي عابدين وعملوا في قصر عابدين والقصور الملكية في فترة العهد الملكي.

٥١ – نقى محمد: النوبة مأساة التهجير مستمرة ، مجلة الاشتراكي في ٢٠١٣/١٠/٢٦م.

٥٢ – وثائق حكومية لتعويض أهالي النوبة : مرجع سابق.

اجراء عمليات حصر كافة ما تملكه كل أسرة نوبية من مسكن ومتاع وأراضي زراعية مع تحديد عدد سكان كل أسرة والمقيمين منهم خلال فترات الحصر وتحديد ما تملكه كل أسرة من حيوانات، ونخيل وغيرها من الزراعات ، ثانياً مشاركة وزارة الزراعة وهيئة استصلاح الأراضي وتتولى مسئوليتها في دراسة مواقع مناطق الاستصلاح التي يمكنها اجراء إصلاحات عليها على أن تكون أقرب لبيئتهم وبالمسطحات التي تكفي احتياج وعمل الأهالي ، وثالثاً مشاركة وزارة الإسكان مسئوليتها في اجراء البحوث والدراسات الأولية بدراسة طابع إسكان أهالي بلاد النوبة وأسلوب معيشتهم من أجل الإعداد لتكوين فكرة لتصميم مساكنهم الجديدة.

وأهم النتائج التي انتهت إليها دراسة مصلحة المساحة الي اجراء بحوث تفصيلية شاملة لكل قرية أو نجع بتحديد المسكن الذي كانت تملكه كل أسرة ومسطحة وما تحويه من حجرات ومرافق وعدد المواشي وبيان عدد المقيمين وتحديد مورد رزق الأسرة وما تملكه من أراضي زراعية ونخيل بالمنطقة وقد تم تسجيل تلك البيانات في سجلات كاملة من أجل تحديد التعويضات التي تقرر لكل أسرة طبقاً لما تقرره اللجنة العليا للتهجير.

كما انتهت دراسة وزارة الزراعة وهيئة استصلاح الأراضي التي تحدد المناطق التي يمكن استصلاحها لتخصيصها لأهالي النوبة والتي تم عرضها على مجموعة من ممثلي بلاد النوبة والتي اختاروا منها بعد البحث والدراسة منطقة النوبة الجديدة التي أنشئت فيها موطنهم الجديد باعتبارها في نطاق محافظتهم أسوان وكانت منطقة صحراوية لم يتناولها أي إصلاح حتى عام ١٩٦٢م، تتضمن أراضي وادي كوم امبو في شكل نصف دائرة طولها ٦٠ كم وكلفت وزارة الأشغال بضرورة انشاء ترعة رئيسية لري الأراضي التي سيتم استصلاحها ومسطحها حوالي ٥٢ ألف فدان وتم الاتفاق على نقل القرى بنفس ترتيبها وبنفس اسمائها إلى كوم امبو، وستكون في شكل تجمعات سكنية.للتقليل من تكلفة البناء والمرافق على عكس النوبة القديمة التي كانت في إطار شريطي يمتد على ضفاف النيل.

وفي النهاية انتهت وزارة الإسكان بتشكيل لجنة لإجراء بحوث ودراسات سكانية للتعرف على طابع اسكانهم ووضع حلول علمية وإقامة كافة مباني الخدمات اللازمة في أقصر وقت ممكن وتكون أولوية للقرى التي ستغمرها المياه قبل غيرها، وتم تصميم نماذج متباينة للمساكن بحيث تفي أغراض واحتياجات كل أسرة وقد قام المهندسون الذين أعدوا التصميمات بوضعها بالأسلوب الذي كان يطالب به ممثلو الأهالي ويقدر اعدادهم بحوالي ١٥٠ نوبياً من أنحاء القرى ، وفيما يلي تسجيل لبعض آراء الأهالي:

١. رفض ممثلو الأهالي إقامة مبانيهم الجديدة بالطوب النيئ وطالبوا ببنائها بمواد البناء المستخدمة في المدن وأن تقام مبانيهم على مسطحات واسعة تتناسب مع مسطحات مساكنهم القديمة

مع مراعاة دراسة مداخل المسكن وزيادة كفاءة العزل للمساكن وبعد مراجعة مطالب الأهالي، رأى وزير الإسكان تكوين لجنة تضم مجموعة من أساتذة الجامعات والمتخصصين في بحوث البناء بهدف دراسة أفضل الحلول لبناء القرى والمدن الجديدة وتم دراسة مختلف أنواع البناء وموادها وتم التوصل الى البدء فوراً في اعداد نموذج للمسكن النوبي بالاتفاق مع ممثلي النوبة على ان يبنى بالطوب الاسمنتي المفرغ باعتباره افضل الانواع العازلة للحرارة وتم بنائه بالفعل كنموذج اولي بأسوان وعمل مسح سريع لكافة أجزاء المنطقة لمواد البناء المتوفرة والتي قد تستخدم في أعمال البناء [٥٣] .

أما عن رغبات الأسر في مكان التهجير ونوع التعويض، فقد تبين أن أرباب الأسر أجمعوا عن رغبتهم في الهجرة إلى بحري السد إذ بلغت نسبتهم ٩٦% بالنسبة لأسر جميع نواحي النوبة وهذا التفضيل عام بالنسبة لجميع القرى النوبية، فيما عدا ناحيتي سيالة والسنقاري التي أجمع أرباب الأسر التعويض العيني ولم يختاروا التعويض النقدي اختار ٩٧% من أرباب الأسر التعويض العيني ولم يختاروا التعويض النقدي سوى ٣% من أرباب الأسر وقد تلاحظ أن أسراً ناحية السنقاري فضلت التعويض النقدي وهي نفس الناحية التي فضلت التهجير قبلي السد[٥٤].

كما تم حصر عدد المباني المأهولة و الخالية بكل ناحية وبلغت نسبة المباني المسكونة ٤٣% من جملة عدد المباني وتبلغ نسبة المباني المشيدة بالطين فقط في النوبة آنذاك كما ترصد اللجنة، نحو ١٣,٥% وبالحجارة ٤٢% وبالطين والحجارة معاً ٣٤% وبالطوب اللبن نحو ٩% ، وقد استقر الرأي تلبية لرغبة النوبيين في الهجرة شمال السد على أن يكون المهجر الجديد بأراضي الاستصلاح الجديدة بمنطقة كوم أمبو على بعد نحو ٥٠ كم شمال أسوان، كما استقر الرأي على تهجير أهالي توماس وعافية إلى منطقة إسنا في الأراضي التي تم إعدادها لهم منذ عام ١٩٥٤م في محافظة قنا آنذاك ، وتؤكد اللجنة الحكومية أنه تم استصلاح مساحة بصفة مبدئية قدرها ٢١ألف فدان بمنطقة كوم أمبو وتم صدور القانون رقم ٦٧لسنة ١٩٦٢م بشأن نزع الملكية للأراضي التي تغمرها مياه السد العالي ونص القانون في مادته الثالثة على : " أن تعوض أصحاب الحقوق في العقارات بأن يؤدي لهم تعويض عن الأراضي والمباني والنخيل و الأشجار والسواقي والآبار وغيرها من المنشآت القائمة

٥٣ – دينا علاء: مرجع سابق.

٥٤ – دينا علاء: مرجع سابق.

وقت العمل بأحكام هذا القانون وفقاً لقواعد حددها هذا القانون [٥٥].

وتم اختيار "مدينة نصر" كعاصمة للنوبة الجديدة وروعي اختيارها في موقع يتوسط المنطقة بوصفه مركز الاشعاع وللإشراف والخدمات العامة الرئيسية للمنطقة ككل وبالتالي تم وضع تخطيط عام لمواقع التجمعات وأمكن تحديد مسار الطريق الدائري والبدء بإمداد خطوط المياه.

التخطيط والتنفيذ لمشروع تهجير أهالي النوبة

واجهت أجهزة وزارة الإسكان عدة مشاكل عندما كلفت بالبدء في مشروع تهجير أهالي النوبة، فالمنطقة صحراوية شاسعة تمتد بمساحة ٣٥٠٠٠ فدان، لا طرق فيها ولا يصل اليها أي مجاري مائية ولا يوجد أي أبنية يمكن اتخاذها مركز لإدارة المشروع وسكن للقائمين عليه وعدم توفير وسائل النقل عبر الأراضي الصحراوية لإجراء بحوث ودراسات ميدانية، لذلك تولت الوزارة الإعداد للمشروع من مقرها من القاهرة وقد هدف واضعوا التصاميم إلى استعمال مواد البناء المحلية ويتم البناء بأقصى سرعة وفي ١٩٦١م صدر قرار بتشكيل الهيئة التنفيذية لمشروع الإسكان لتهجير أهالي النوبة للإشراف وتنفيذ المشروع ومقرها كوم أمبو وقد بلغ عدد مهندسي هذه الهيئة ٦٢ مهندساً و٢٠ إداري وتوفير سيارات جيب للتنقل وانتهت الدراسة التي أجريت للتخطيط الشامل إلى:

إنشاء ٣٠ قرية بها حوالي ١٦٠٠٠ مسكن على ثلاث مراحل الأولى: منطقة الكنوز تحتوي على ٥٧٦٨ وحدة سكنية ومرافقها (مايو١٩٦٢م – مارس ١٩٦٣م) واختيرت قريتي كلابشة وأبو هور كقرى رئيسية لمجموعة قرى الكنوز ، أما المرحلة الثانية: منطقة قرى عرب النوبة وتحتوي على ١٩٦٢ م وحدة سكنية واختيرت قرية المالكي لتكون مركز المنطقة ، وقرى الجزء الشمالي من قرى النوبيين وتضم ٣٢٩٨ وحدة سكنية واختيرت قرية عنبية لتكون مركز المنطقة ، وأخيراً: باقي قرى النوبيين وتضم ٣٥٦٩ وحدة سكنية واختيرت قرية بلانة لتكون المركز لهذه المنطقة. كل قرية تحتوي على قاعاة مناسبات، منطقة أنشطة رياضية ، ومركز اجتماعي لتعلم بعض الحرف اقتصر عدد النماذج التي قررت الهيئة العليا لتهجير أهالي النوبة أقامتها على ثلاثة نماذج فقط لكل المهجرين – الفرق بينهم في عدد السكان وما يترتب علي ذلك من عدد الغرف والمنافع – النموذج الأول المسكن الكبير: و يحتوي علي أربع حجرات بخلاف المضيفة والفناء وذلك لعدد أفراد ٧ أو أكثر ، والثاني المسكن المتوسط: يحتوي ثلاث حجرات بخلاف المضيفة والفناء للأسر التي يتراوح عدد أفرادها من ٥ إلى ٧ أفراد ، أما الثالث فهو المسكن الصغير: يحتوي علي حجرتين بخلاف المضيفة والفناء للأسر من ٣ إلى ٥ أفراد.

٥٥ – وزارة الشئون الاجتماعية : تقرير بعنوان (تهجير أهل النوبة) ، إدارة المعلومات والعلاقات العامة ، ١٨ أكتوبر ١٩٦٣م – ٣٠ يونيو ١٩٦٤م.

وأضيف بعد ذلك النموذج المكون من حجرة واحدة للأسر المحدودة العدد مثل الأرملة أو الأرمل، أما عن مبادئ التصميم التي تم اتباعها في الأربع نماذج يمكن تلخيصها في البناء من دور واحد من الأنواع العازلة للحرارة (بلاطات خرسانية مجوفة) ، وأن تكون الفتحات من الناحية البحرية ، وعمل فناء سماوي ومرحاض لكل مسكن ، وأن يكون للمسكن واجهة واحدة لتقليل مسطحات الشوارع ، وأن يكون لكل مسكن مدخلان، أحدهما للأسرة وزوارها والآخر للماشية، كما يكون لكل مسكن حيز محدد للمضيفة والحظيرة. (٥٦)

واضح من ترتيبات وزارة الشئون الاجتماعية وباقي الوزارات عملهم المتواصل وحرصهم على تنفيذ التعليمات المشددة لإتمام عملية التهجير بأمن وسلام والأكثر وضوحاً أن الدولة عملت الكثير من أجل إرضاء سكان النوبة وأن يكونوا مرضيين في هجرتهم الرابعة والأخيرة للقرى البديلة التي تركوها في أرض النوبة القديمة، نعم لقد عانى النوبيون كثيراً من بداية هجرتهم الأولى وحتى هجرتهم الرابعة من عام ١٩٠٢م بناء سد أسوان وحتى هجرتهم الأخيرة عام ١٩٦٣م حيث مرت واحد وثلاثون عام تمثل ثلاثة عقود قلق وعدم شعور بالاستقرار ، والذي يُقال هنا أن مقابل هجرتهم الضرورية أُقيم مشروع مصر القومي – السد العالي – حلم أمان المصريين لتنمية مستدامة في الري والأرض والمنتج من الغذاء وما يتبعها من ثروة حيوانية ، أي أن التهجير ضرورة ملحة بل ضرورة حياة لكل مواطن مصري أياً كان موقعه ومكانه فلم يكن التهجير عملية إرادية مزاجية تحتمل الإلغاء أو حتى التأجيل وإن كان هناك بعض من نقد و غضب من بعض النوبيين فهو غضب يخص ذكرياتهم و الترحم على حياتهم في حضن النيل والجبل والوادي ولا يمكن أن ينسحب ذلك على شيء آخر أكثر من ذلك، ومن حق بعض هؤلاء أن تكون ذكرياهم غالية ولا تقدر بثمن وأكرر لا ينسحب ذلك على مصر والمصريين، لأن مصر هي وطنهم ووطن كل المصريين وإذا قلنا أن غضبهم ونقدهم للسد فهو أمر لا يعد أن يكون نقد لا يتعدى حدوده لحظة التفكير فيه لأن السد كما كررنا أنه حلم التنمية وزيادة الأرض والإنتاج لكل المصريين .

نُقل النوبيون نقلاً آمناً في مدة ثمانية أشهر تواصلت فيها أعمال تهجيرهم وجندت كل أجهزة الدولة لراحة وأمن وسلامة تهجيرهم ووصولهم إلى قراهم الجديدة التي تحمل نفس أسماء القرى القديمة ومواصفاتها، وكانت اختيارات أماكن الهجرة الجديدة بمشورتهم والرجوع إلى كبار مشايخهم ورجالاتهم ، وقبل التهجير بعام واحد عُينت الدكتورة "حكمت أبو زيد" وزيرة الشئون الاجتماعية عام ١٩٦٢م وقد حرصت على زيارتهم وإقناعهم بضرورة الهجرة وحتميتها وأن حياتهم الجديدة ستكون أكثر راحة واستقرار من حياتهم في قراهم السابقة؛ وتُذكرهم بوعود الرئيس عبد الناصر الذي جاء إليهم وخطب فيهم لحرصه كرئيس للدولة على طمأنتهم والتشاور

٥٦ – دينا علاء: مرجع سابق.

معهم وأخذ الشورى والمشورة من كبار مشايخهم فيما يرضيهم ويكون نقلهم مرضي عنه من كل سكان النوبة صغيراً وكبيراً رجالاً ونساءً. [٥٧]

الهجرة الرابعة لأهالي النوبة

بدأت هجرة سكان النوبة في ١٨ أكتوبر من عام ١٩٦٣م بدءاً من قرية دابود وانتهاءً بقرية أبو حنظل في ٢٠يوليو ١٩٦٤م وبذلك تكون عملية النقل قد استغرقت ثمانية أشهر تم فيهم نقل كل سكان النوبة الموجودة في هذه الفترة وعددهم ٥٥,٦٩٨ فرداً ، وفي الشهر التالي من بداية التهجير أي في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٣م صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء اللجنة الدائمة لمشروع تهجير أهالي النوبة وهذه اللجنة بخلاف اللجنة المشتركة التي أنشأت عام١٩٦١م ، اختصاصات اللجنة الدائمة، كما هو واضح من عنوانها لجنة دائمة بصفة يومية مكونة من كل الوزارات ذات الصلة براحة وتسكين وتشغيل وتوفير سبل العيش والأمان لأهل النوبة المهجرين [٥٨]

واللجنة تتكون من وكلاء وزارات ورؤساء مجالس إدارة ومديري عموم ومن يمثلهم وعلى رأسها وزارة الإسكان والشئون الاجتماعية والإصلاح الزراعي والتموين والأشغال والنقل والتعمير وغيرهم ولم يغفل القرار وجود ممثل عن وزارة الخزانة والحربية، يتواجد أعضاء اللجنة بصفة يومية في أرض قرى التهجير ويجتمعون مرتين أسبوعياً برئاسة محافظ أسوان لمناقشة ما تم إنجازه وإن كانت هناك مشاكل وجب حلها وللجنة كافة السلطات ومتفرغين تماماً لأعمالهم ومتابعة السكان فرداً فرداً وبحث مشاكلهم ومطالبهم وحلها فوراً ، الدولة من خلال هذه اللجنة متواجدة ومتابعة لسكان قرى التهجير يومياً فهي لم تتركهم أثناء الهجرة وبعدها بل الحرص كل الحرص على ألا تكون هناك أي شكوى من المهجرين. [٥٩]

ومع هذا القرار صدر ١٢ قراراً جمهورياً ووزارياً لتنظيم عملية التهجير وقد كتب أحدهم عن أول يوم للتهجير يقول "في مثل هذا اليوم بدء أهالي قرية دابود النوبية ترك ديارهم كأول قرية تهجر من بلاد النوبة متجهاً نحو الشمال في صحراء وادي كوم امبو باتت قرية دابود أولى القرى التي تم تهجيرها ساهرة تتطلع إلى مطلع الشمس في ١٨ أكتوبر ١٩٦٣م وأبنائها جماعات وأفراد على قمم الجبال المحيطة بالقرية تلفهم أردية الظلام يلقون النظرة الأخيرة على أرضهم والنوبيات بأزيائهن القاتمة يزرن في

---

٥٧ – حكمت أبوزيد أول وزيرة عربية ، حيث تولت حقيبة وزارة الشئون الاجتماعية في حكم الرئيس جمال عبدالناصر انظر مجلة البيان عالم واحد : عـــــــــــــــــــدد ١٩٩٩/٧/٢٣م ، albayan.ae/oneworld.com

٥٨ – حمدي حسن السيد: خمس وخمسون عاماً على تهجير أهالي النوبة، جريدة العهد الدولي، ٢٠١٨/١٠/١٨م

٥٩ – جريدة الوقائع المصرية : العدد ٢٧٥ ، ١ ديسمبر ١٩٦٣م ، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٣م بإنشاء اللجنة الدائمة لمشروع تهجير أهالي النوبة وتحديد اختصاصاتها

عتمة الليل مقابر الأهل ساهمات باكيات والحزن يكسو الوجوه ، ومع مطلع الفجر توافد الناس بخطوات كسولة وموظفو إدارة التهجير يستعجلون المتأخر ويبحثون عن الغائب، وخلا الشاطئ تماماً من كل أثر للحياة البشرية، وبدأ سير الباخرة وهي تطلق صفيراً كأنه صوت بكاء انعكس في الديار الخالية، لقد كان مشهد أول فوج يبارح المنطقة مهيباً ومحزناً واستغرقت رحلة الفوج الواحد ثلاثة أيام في المتوسط من مسقط الرأس إلى الموطن الجديد." (٦٠)

وهذا وصف طبيعي لشرح حالة المهجرين في أول أيام الهجرة وهم يتركون أرضاً عاشوا فيها كل أعمارهم وفي ثراها رفات أجدادهم من آلاف السنين، فهي مشاعر بشرية ملازمة لأي إنسان يقابل مثل تلك الظروف ، ويعبر عن ذلك بصدق أحد مواطني النوبة من المهجرين فيقول "تنازلنا عن رفات أجدادنا حتى لا يموت الوطن" بهذه الكلمات يعبر أهالي النوبة عن مشاعرهم تجاه قصة كفاح وتضحية ويقول: "تركنا بلادنا القديمة على ضفاف نهر النيل إلى صحراء كوم امبو الشرقية حتى تستكمل مصر بناء مشروع السد العالي عام١٩٦٤م". (٦١)

وفي نفس هذا اللقاء يقول شيوخ النوبة القدامى (تمت عملية النقل من النوبة القديمة الى الجديدة في كوم امبو، أو في اسنا خلال٢٤٤ يوما، والتي بدأت من ١٨ أكتوبر ١٩٦٣م إلى ٢٢يونيه ١٩٦٤م، بينما بلغ عدد الذين نقلوا ٥٥ألفاً و٦٩٨ نسمة كونوا ١٥ ألفاً و١٧ أسرة، وتم النقل عن طريق بواخر إلى مدينة أسوان ثم إلى القرى النوبية عبر حافلات كبيرة. وتم خلال الرحلة توزيع المأكولات والمشروبات على الأهالي، وكانت عملية منظمة ومدروسة ، ويقول الحاج "محمد عبد الله مبارك" ضابط جيش على المعاش، من مواليد قرية "عنيبة" النوبية عام ١٩٣٥م، "كانت بلاد النوبة قديماً تحظى بالعديد من الامتيازات نظراً لموقعها المتميز على ضفاف النيل، وتوجد بقرية عنيبة والتي كانت تعد عاصمة النوبة قديماً مستشفى عام، ومستشفى حميات، وميناء، وطلمبات ري، وبريد ومحكمة وغيرها، بالرغم من المعاناة التي يعيشها أهلها من نقص حتى في المواد التموينية "السكر والشاي والأرز وغيرها.."، نظرا لعدم توافر وسائل مواصلات بشكل كافي، وتتفاقم المشكلة حينما يكون هناك فيضاناً، حيث تمنع المراكب من السير في النيل لمدة ٤ أشهر بسبب ظروف الفيضان، وليس هناك الا طريقا واحداً يسمى طريق "سلاح الحدود" وهو لا يستغل للمدنيين.

وأضاف الحاج مبارك": "عند بناء السد العالي، استدعت الحكومة المصرية وقتها وفداً من كبار القبائل والمشايخ، وشاهدنا محاكاة لنموذج البيت النوبي الحديث ولكن بمدينة أسوان ، وليس في بلاد النوبة الجديدة على أرض الواقع، وأيضاً شاهدنا امرأة تحلب لبن الجاموسة، وغيرها، حتى أن أحد المسئولين قال لنا " احملوا هذا الطين في جيوبكم حتى تذهبوا به لأهلكم

٦٠ – حمدي حسن: المرجع السابق.

٦١ – عبد الله صلاح : لقاء مع شيوخ النوبة القدامى، جريدة اليوم السابع ، عدد ٢٠١٣/١٠/٢٩م

وتؤكدوا لهم عدم وجود اختلاف بين الأراضي الجديدة والقديمة" ، ويتابع " الحاج مبارك" قائلاً: "جاءت الهجرة في ظروف صعبة جداً ومتزامنة مع امتحانات الطلاب أيضاً، وكانت تهجر ٣و٤ أسر يومياً من أصل ١١و١٢ نجع من نجوع القرية، بواسطة "صندل" نيلي يحمل على متنه كل شيء حتى حيواناتنا، وعند ساحة كبيرة في قرية عنيبة الجديدة بدأ الحمالون في إلقاء الأمتعة وإفراغ ما على الصندل النهري في هذه الساحة الكبيرة). (٦٢)

هذا اللقاء أظهر بصدق، أهمية المشروع وبناء السد العالي في نظر المهجرين، وقال أحد المشايخ بعض تفاصيل عملية النقل التي عاشها بكامل تفاصيلها، وذكر بأمانة أيضًا أن عملية النقل كانت منظمة ومدروسة وحرص القائمون على النقل على راحتهم ووزع عليهم المأكولات والمشروبات.

وفي نفس هذا اللقاء يقول مهندس زراعي نوبي عن معاناة الهجرة يقول "محمود محمد أحمد" مهندس زراعي، نوبي، من مواليد ١٩٥٠م، "كان عندي وقتها ١٣ سنة وكنت أؤدي امتحانات الشهادة الابتدائية، مما اضطرنا إلى ترحيلنا إلى قري نوبية أخرى "بلانة" لم يحن وقت تهجيرها بعد، لاستكمال فترة الامتحانات التي استمرت ١١ يوماً برفقة مجموعة من زملائي، بالرغم من تهجير باقي أفراد أسرتي إلى بلادهم الجديدة." (٦٣)

كانت عملية النقل والتهجير بالفعل مرهقة ليس على النوبيين فقط بل على القائمين عليها ومتابعة كل أجهزة الإدارة في مصر وعلى راسهم وزيرة الشئون الاجتماعية الدكتورة حكمت أبو زيد التي تقول: "حرصنا على تهجير النوبيين بأمان وراحة رغم المشقة ونقلنا معهم كل أمتعتهم حتى النخيل والقطط والكلاب التي كانت لديهم." (٦٤)

واستخدم في نقل الأهالي والمتعلقات وحتى الحيوانات ٤٨ باخرة مصرية بالإضافة إلى ٦ وحدات سودانية استؤجرت من السودان، وبلغ عدد الرحلات التي تمت من أرض النوبة القديمة إلى الشلال للموطن الجديد حتى ١٣٥٠ رحلة برية، كما تم تشغيل ١٠سيارات لنقل الأثاث والحيوانات حتى ٣٦٤٥ رحلة. (٦٥)

يقول رمضان أوش الله (٧٧عاما) "قبل التهجير صممت الحكومة المصرية نموذجاً لبيت على ضفاف النيل بجوار مستشفى الصدر في أسوان يحتوي على جميع الخدمات من صرف صحي وتمديدات مياه وكهرباء وكانت مساحة البيت تقترب من بيوت النوبة الأصلية ومطلاً على النيل وبجانبه حظيرة مواشي، واجتمعت وزيرة الشئون الاجتماعية حينها حكمت أبو زيد

٦٢ – المصدر نفسه.

٦٣ – عبد الله صلاح : المصدر السابق.

٦٤ – مجلة البيان عالم واحد : عدد ١٩٩٩/٧/٢٣م ، المرجع السابق.

٦٥ – حمدي حسن: المرجع السابق.

مع عمد ومشايخ القرى لعرض نموذج البيت ووافق العمد والمشايخ على العرض." [٦٦]

ويقول أوش الله ومن معه في المقابلة، " أن القرى الجديدة سميت بنفس أسماء القرى القديمة وبلغ عدد القرى ٤٤ قرية، ولم يبق قرية واحدة من قرى النوبة القديمة فالمياه غمرت كل أرجاء القرى القديمة بعد اكتمال عمل السد العالي." ، ويقول تيجاني العمدة، في عقده السابع، من قرية بلانة في المقابلة: "كنا نشتري أي شيء من محال البقالة بالدين، وبعد موسم الحصاد نسدده من المحصول ومن ثم يبيع التاجر هذا المحصول لدى التجار في القاهرة الإسكندرية". ويضيف: "أما نحن فكنا نتبادل المحاصيل والغلة، كما التجارة البدائية الأولية. كلنا أسرة واحدة." [٦٧]

ويتابع: "النخلة كانت تسمى راجل (رجل) البيت قديماً، الراجل كان ممكناً أن يترك البيت وفيه نخل، محصول هذا النخيل ينفق على البيت" مشيراً إلى أن النخلة كانت من أجود أنواع النخل في العالم، بسبب ريها بمياه النيل النظيفة." [٦٨]

واضح أن هؤلاء في مقابلاتهم يميلون إلى العودة إلى الماضي وتذكر أيام النوبة القديمة وكما يقولون إنها أيام كفاح في بلاد جميلة تركناها، كما يذكر بقيمة النخل وأهميته عند سكان النوبة القديمة.

وبالرغم مما ذكرناه عن رضى سكان النوبة الجديدة واقرارهم بأهمية وضرورة بناء السد العالي وكما قال بعضهم أننا نضحي بأرضنا ورفات أجدادنا من أجل بناء السد العالي لأنه مشروع قومي يعم نفعه لكل البلاد والعباد ، فإننا نجد الناشطة السياسية النوبية "وفاء عشري" تطالب بحق عودة النوبيين إلى قراهم وكما تقول إن هذا يقرره الدستور المصري في المادة ٢٣٦ التي تقول بحق عودة النوبيين إلى قراهم. [٦٩]

ومعظم النوبيين من كبار السن لازالوا يشعرون بالشوق والحنين إلى بلاد النوبة لدرجة أن بعضهم يسافر بصفة دورية إلى مكا قريته الغارقة تحت مياه بحيرة ناصر حتى يتذكر ذكريات طفولته وشبابه التي قضاها في بلاد النوبة القديمة، كما أن بعض سيدات النوبة مازلن يحتفظن بمفاتيح المنازل التي تركوها أثناء التهجير في فترة الستينات ، ولارتباط أهالي النوبة ببلادهم رغم التهجير منها فيذكر أن النوبيين هم الوحيدين في استخدام الأغاني الوطنية في أفراحهم.. فدائماً يغنوا "فخور أنا بحضارتي ونوبيتي إن جارت الأيام." [٧٠]

---

٦٦ – أحمد الأمير ومحمود عبد الرحمن: تهجير بلاد النوبة ، نوبيون يرون خروجهم من الفردوس، مجلة رصيف، العدد٢٢، فبراير ٢٠١٨.

٦٧ – أحمد الأمير ومحمود عبد الرحمن: تهجير بلاد النوبة ،المصدر السابق .

٦٨ – المصدر نفسه

٦٩ – المصدر نفسه

٧٠ – آلاء هاني: النوبة حضارة لازالت تبحث عن العـــــــــــــــــودة ، ٢٠١٤/١٠/٢٢م

www.horitna.net

وكتب الكثيرون عن بلاد وقرى النوبة الجديدة وجميعها تقول أنها أفضل بكثير من قرى النوبة القديمة وأحسن لسكانها ومن ذلك ما كتبه صنع الله إبراهيم وآخرون عن بلاد النوبة الجديدة وفي ذلك يقولون: "وفي بلانة الجديدة شربنا الشاي النوبي بالنعناع وتجولنا في المدرسة والمستشفى الصغير الحديث، والمشغل حيث يعلمون الأطفال الصناعات اليدوية والسجاد، ويعطونهم أجر ما يصنعونه، وعلى مشارف القرية حيث تمتد الحقول الخضراء لأول مرة منذ آلاف السنين ، ورأينا الجمعية التعاونية، ودكاكين البيع، والمخبز ومكتب البريد والتلغراف والتموين، والبنك ، ونحن نذكر مثل هذه الأشياء لأن القرى القديمة لم تكن تعرفها على الاطلاق، فلم يكن في النوبة كلها غير مستشفى عنيبة ، ومركب عائمة بها وحدة صحية ترسو على شاطئ كل منطقة شهراً ، فتعود الناس على العلاج بالأعشاب ، وتصوروا حالة مصران أعور في "ادندان" ، وبينها وبين عنيبة ١٢٠ كيلو أي يومين أو ثلاثة على حمار ، وفي النادي التقينا بالرجال ، كانوا يقرأون ويستمعون إلى الراديو، في جلاليبهم الناصعة البيضاء ووجوههم السمراء النظيفة ، لم يكن بينهم شاب واحد ، فقد كانوا جميعا من المسنين، أما الشباب إنهم إما في الحقول المجاورة أو المصانع أو في السد، فلكل أسرة خمسة أفدنة ومنزل وجاموسة ، بينما تتضمن الخطة الخمسية لتطوير أسوان تأسيس خمسة مصانع في منطقة كوم امبو خصيصا للنوبيين لإعطائهم فرصة العمل.. مصنع للسكر وآخر لحفظ الخضراوات وثالث لتجفيف البلح وتعبئته.. ورابع للألبان والبسترة." (٧١)

ولم يكن صنع الله ورفاقه فقط هو من كتب عن قرى النوبة الجديدة بل هناك أيضا عبد المنعم أبو بكر وآخرون كتبوا عن النوبة الجديدة بكثير من المدح استحسان البناء ونظام العمل وحياة السكان من ذلك ما كتبوه تحت عنوان ، (دابود الجديدة بعد التهجير) أول قرية نوبية هاجرت عام ١٩٦٣م .

دابود الجديدة بعد التهجير

"قرية دابود هي أول قرية هاجرت من النوبة القديمة إلى كوم امبو في عام ١٩٦٣م موقع دابود الجديدة في شمال مدينة كوم امبو على الطريق الرئيسي للمواصلات البرية والسكة الحديد ويوجد بها جميع الخدمات من تعليم وصحة وزراعة وتلغراف وبريد ومركز شباب وأربعة مساجد ومركز الشبان المسلمين وهناك مسجد تحت التأسيس للرجال والسيدات تابع للشبان المسلمين ودار مناسبات وساحة الطريقة الميرغنية والطريقة البرهامية وحديقة مع حضانة وجمعية خيرية ونادي رياضي مميز يقام عليه دورات أندية النوبة لكرة القدم بين مراكز شباب نصر النوبة وكوم امبو وكذلك في كل عام يقام دورة أندية النوبة بالإسكندرية والقاهرة وأسوان على رأس المرحوم صبري مكاوي هارون في

٧١ – صنع الله إبراهيم وآخرون: إنسان السد العالي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، سلسلة من الشرق والغرب ، القاهرة ، عدد ٢٠١ ، ١٩٦٧م ، ص١٢٢.

عيد الأضحى المبارك من كل عام بالقرية الأم دابود إلى جانب مشروع جمع القمامة والمقاهي والمطاعم ويوجد الكثير من أبناء دابود في وظائف قيادية في المصالح الحكومية من مديري مدارس، أطباء، محامون، أعضاء مجالس محلية، الحزب الوطني، الكثيرمن التجار، ومشايخ الطرق بأسوان والمحافظات الأخرى."[٧٢] الأخرى."[٧٢]

ونعود إلى أقوال وشهادات أهل النوبة أنفسهم وفي أقوالهم الكثير من سلبيات وإيجابيات أعمال النقل واستقرار هذا المجتمع الجديد على الأرض والمكان ومن هؤلاء "مسعد هركي" ويشغل رئيس المؤسسة المصرية النوبية وتحاور في مقابلة مع صحفي جريدة العالم اليوم ، فتكلم عن أوضاع النوبيين في نصر النوبة التي هاجروا اليها وهي تبعد عن اسوان شمالا ٥٠كم وتبعد عن مناطقهم التي هاجروا منها ٤٥٠ كم، وعن أوضاعهم في نصر النوبة يقول "تم نقلهم من هذا المكان عام ١٩٦٣م وهو صحراء جرداء وتبعد عن نهر النيل مسافة طويلة ، تم بناء ١٠٥ ألف منزل على مساحة ٥٠ كم شملت ٤٤ قرية وهذه القرى قادرة على استيعاب ٥٠٠ ألف نسمة ، وأن عدد السكان لا يتعدى ٨٠ ألف نسمة وسبب ذلك أن المنطقة طاردة للسكان وتربة الأرض لا تصلح للبناء." [٧٣]

ويواصل كلامه " نلمس الجهد الكبير في بناء هذا العدد من المساكن ١٠٥ الف مسكن وطبيعي ان يكون المكان بعيداً عن النهر في منطقة صحراوية نعم، إلا أنها معدة للتعمير وإعاشة هؤلاء المهاجرين " ثم يأتي هركي إلى ذكر كثير من الإيجابيات والمنافع، فيقول: "حول أوضاع النوبيين في منطقة وادي كركر فقد تم إنفاق مبالغ طائلة في بناء المساكن والإعاشة في مجتمع سكني يضم أنشطة خدمية وصناعية وتجارية وسياحية وزراعية، ويمنح كل بيت خمسة أفدنة للزراعة بإجمالي ١٢٤ ألف فدان وعدد ٢٠٢٤ منزل يسكنه ١٢ ألف نسمة." [٧٤]

يذكر هركي في أقواله كثير من الإيجابيات في توزيع الأرض الزراعية والمساكن وفتح مجال أنشطة صناعية وتجارية وسياحية وخدمية لفتح أبواب العمل والرزق للسكان الجدد المهجرين وخاصة الشباب منهم وما يذكره هركي أن عدد المساكن كانت أكثر من المهجرين ذلك أن الكثيرين منهم كان يفضل العمل والهجرة إلى مختلف مدن مصر وخاصة القاهرة الإسكندرية ، وظاهرة هجرة اهل النوبة كانت حتى قبل بناء سد أسوان أي قبل ١٩٠٢م لجفاف البيئة وعدم

٧٢ – عبد المنعم أبو بكر: المرجع السابق ، ص٥٥.

٧٣ – هبة الله شعبان: أربع هجرات للنوبيين لبناء سد أسوان والسد العالي، مجلة العالم اليوم، يونيو ٢٠١٨م. www.almelyoum.com/news

٧٤ – المرجع نفسه.

قدرتها قبل الهجرة على إعاشة كل سكان النوبة.[٧٥]

ويأتي قسوة النقد وأشده من أحمد الشيخ الذي يبلغ من العمر ٧٧ عاماً فيقول: "أنا من قرية بلانة وانتقلنا الي قرية بلانة الجديدة ولم نجد أي مظاهر للحياة الآدمية، المياه كانت تأتي في براميل حتى نشرب، وكنا نأكل خبز الدوكة، وهو خبز نوبي ، وكنا نجمع بقايا الورق من مخلفات مواد البناء لنصنع موقد نار وبعض المهاجرين تعرض لصدمة نفسية وعصبية" [٧٦] هذا نقد لاذع من أحمد الشيخ ومن الطبيعي بعد الهجرة وفي أيامها الأولى أن تكون هناك مشاكل وسلبيات مع هجرة مجتمع بأكمله من حياة عاشوها مئات السنين إلى أرض بكر جديدة معدة لاستقبالهم في سنوات قليلة ، ومن النقد الذي كتب في عملية التهجير وحالة المهجرين، نقد مبني على تعلق أهل النوبة بالماضي وكل ما فيه من ذكريات وتراث وجاء في ذلك "حين انتقل النوبيون الى مهجر بعيد عن مواصفات بيئتهم نتيجة لنشأة بحيرة السد العالي ، لم تكن هناك مجموعات الناس التي اعتادوا عليها كأبناء الصعيد من زراع وصيادين، والعبابدة والبشارية بإبلهم يستقرون ويتعايشون معهم، ويتبادلون المنفعة بضعة أشهر كل عام ، لم يعد لديهم خبز الدوكة، وفوق كل هذا افتقدوا بيوتهم ذات الأحواش الواسعة التي كانت مملكة النساء، وضباع النوبة القديمة وذئابها وتماسيحها وزواحفها، ربما في النهاية افتقدوا روح النوبة. لقد كان الإنشاد والغناء، والضرب على الطار والطمبورة، والشعر والرقص أشياء تلقائية احتفالية بمناسبات حياتية، لكنه الآن أصبح متحفياً لا يظهر إلا على مسرح يُقال له تراثي." [٧٧]

- تهجير سكان وادي حلفا إلى خشم القربة السودانية

حين أوشكت عملية تهجير أهالي بلاد النوبة ونقلهم إلى قراهم الجديدة بكوم أمبو وإسنا على الانتهاء برزت أولى هذه المشاكل، وذلك أن اتفاقية المياه المبرمة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩م بخصوص إنشاء السد العالي قد ترتب عليها غرق منطقة حلفا بالسودان، وتقرر تهجير أهلها واستيطانهم بمنطقة خشم القربة، وقد كانت القوانين والقرارات المنظمة لعملية تهجير أهالي بلاد النوبة لم تتعرض لهذه الحالة، فقد تمت اتصالات عديدة بين وزارة الخارجية المصرية والجهات السودانية في هذا الشأن صدر على أثرها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٩ لسنة ١٩٦٤م بتشكيل لجنة مشتركة توفد إلى الخرطوم لإجراء حصر شامل للمواطنين المصريين المقيمين بوادي حلفا و المناطق المحيطة بها والتي ستغمرها مياه السد العالي والتثبت من

٧٥ – أحمد بهي الدين: النوبة قبل التهجير، مجلة الفنون الشعبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، يونيو ٢٠١٦م ، ص ٢٥

٧٦ – أحمد الأمير ومحمود عبد الرحمن: المصدر السابق.

٧٧ – محمد رياض وكوثر عبد الرسول: رحلة في زمان النوبة، دراسة للنوبة القديمة ومؤشرات التنمية المستقبلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٠م ، ص ٧٥.

جنسيتهم مع تحديد الأسر والأفراد، والوقوف على رغباتهم من حيث البقاء أو العودة إلى وطنهم، وتتولى اللجنة الدائمة لمشروع التهجير اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقلهم واعانتهم وإسكانهم.

وفي ٢٠ مايو ١٩٦٤م سافر أعضاء اللجنة إلى الخرطوم وحددت اللجنة دائرة عملها بمدينة حلفا والمناطق المحيطة بها، ثم بدأت اللجنة عملها بالتثبت من جنسية المواطنين الذين تقدموا إليها، وما إن انتهت اللجنة من إجراءات الجنسية حتى بدأت في عملية البحث والحصر الاجتماعي وكانت نتائجه كالآتي:

بلغ عدد الأسر التي ثبتت جنسيتها المصرية، وسجلت بالاستمارات حوالي ٥١٢ أسرة ، وتنقسم هذه الأسر إلى ثلاثة أنواع الأول أسر ترغب في العودة إلى مصر وعددها ٣١٠ أسرة على أن تقوم الدولة بنقلها بآثاثاتها وماشيتها وإسكانها ورعايتها، والثاني أسر ترغب في العودة فقط دون الإسكان وعددها ١١٤ أسرة، وأخيراً أسر ترغب في البقاء بالسودان وعددها ٨٨ أسرة. (٧٨)

وكان لابد من حل مشكلة وادي حلفا وتهجيرهم بالاتفاق بين الحكومة المصرية والسودانية، واستقر رأي الحكومة السودانية على ان يكون تهجير السودانيين ومن يرغب من المصريين إلى منطقة خشم القرية في شرق السودان على نهر عطبرة ومساحتها حالي نصف مليون فدان، واستقر رأي الحكومة المصرية على تهجير من يرغب من المصريين إلى إسنا وسهل كوم امبو بمحافظة أسوان. (٧٩)

وخشم القرية (حلفا الجديدة) تقع على بعد ٣٦٧ كم من العاصمة الخرطوم وعلى بعد ١٦٠٠ كم من وادي حلفا القديم على الحدود مع السودان وأعطت حكومة السودان المصريين الذين هاجروا إليها الجنسية السودانية وتم بناء ٢٥قرية جديدة تحمل أرقاما من ١إلى ٢٥ وهي بعدد القرى التي هجرت وبدلا من اسم كل قرية استبدلت برقم من أول قرية وادي حلفا وحتى قرية دال وسركمنو، كما تم تشييد سد في خشم القرية لري الأراضي الزراعية التي وزعت على السكان الجدد لتكون لهم عملا ومعاشا بدلا من الأراضي التي فقدوها، كما تم تأسيس مشروع حلفا الجديدة الزراعي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالمدينة ، والقرى المجاورة والاكتفاء الذاتي للمزارعين في السوق المحلي لمحاصيل الذرة والقمح وإنتاج القطن والفول السوداني للتصدير، إضافة الى إقامة مصنع السكر لدعم اقتصاد المنطقة والاقتصاد الوطني بشكل عام ، وبدأت عملية التهجير لوادي حلفا "خشم القرية" في أكتوبر ١٩٦٣م وانتهت في يونيو ١٩٦٤م وقد اكتملت كل

٧٨ – صلاح السيد عبد العال: المرجع السابق، ص ص ١١٥-١١٦

٧٩ – محمد إبراهيم أبو سليم: مدينة وادي حلفا.
http://www.abusaleem.org

اعمال تهجير السودانيين والمصريين ليستقروا في خشم القربة أو حلفا الجديدة. (٨٠)

أما بالنسبة للمصريين في وادي حلفا والذين أرادوا التهجير إلى مصر فإن اللجنة الدائمة للتعمير تكفلت بأعمال نقلهم، وتجمع هؤلاء في ميناء حلفا لركوب البواخر المعدة لذلك وهجر أول فوج منهم في ١٩٦٤/٦/٢٥ ووصلوا الى ميناء السد العالي في ٧/٢٧ من نفس العام بعد أكثر من شهر من السير في النيل، كما تمت أعمال نقل أيضاً بالأتوبيسات واللواري لنقل أمتعة المهجرين وهناك نقل وسفر بالقطار كالمتجهين الى اسنا وكان النقل بالقطار شاملاً للركاب والأمتعة والمواشي والدواب وكل المتاع المراد نقله ، وفي عملية التهجير تم نقل عدد ٢٤٧٢ فردا تم إسكانهم وإقامتهم في اسنا وكوم امبو، ثم نقل حوالي ١٦٣٣ رأس ماشية ودواب مختلفة ولم تترك لجنة التهجير كل هذه الأعداد بدون مساعدات عينية ونقدية وحزم أمتعة وغير ذلك وكانت تلك المساعدات كافية للاعاشة والحياة الكريمة ووقفت لجنة التهجير ممثلة في إفراد منها على قدم وساق ولم يتركوا هؤلاء المهجرين بل رافقوهم وأعانوهم وكانوا خلفهم وأمامهم في كل رحلة الهجرة من وادي حلفا وحتى مقر تهجيرهم وإقامتهم في مساكن معدة في كوم امبو واسنا. (٨١)

كان من الطبيعي أن تظهر الكثير من السلبيات والمشاكل مع أعمال تهجير جماعية لآلاف من المهجرين ويمكن حصر هذه السلبيات وعلاجها فيما يلي:

أولاً :- تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين على قري بعينها فأدى ذلك إلى أن قدرة المساكن على الاستيعاب لم تكن كافية واضطر القائمين على التهجير الى تسكين هذه الاسر مع أسر أخرى مقيمة لحين إتمام بناء المساكن المطلوبة وبالفعل تم حل المشكلة في زمن قياسي محدود.

ثانياً:- ظهور تشققات في بعض المساكن ولم تكن بأعداد كبيرة فلم تتعد نسبة المساكن المشققة جدرانها ١% وتم علاجها من قبل المختصين وبإشراف لجنة الإسكان.

ثالثاً:- النشع الذي أصاب بعض المباني وكان هذا النشع بسبب بعض الترع والمصارف وغمر الأراضي الزراعية بالمياه وحل المشكلة بتلافي أسبابها بنقل المصارف حسب خطة

---

٨٠ – هبة الله شعبان: المرجع السابق؛ مدينة حلفا الجديدة في السودان. http://www.mawdoo3.com ؛ وكيبيديا، حلفا الجديدة http://www.wikipedia.org ؛ محمد إبراهيم أبو سليم : المرجع السابق.

٨١ – وثائق حكومية لتعويض أهالي النوبة : مرجع سابق ؛ محمود الدسوقي: السد العالي بالصور، وثائق تهجير أهالي النوبة كيف تم توطين آلاف المصريين في كوم أمبو وإسنا وقنا ، بوابة الأهرام الإليكترونية ٢٠١٦/١١/٢٨ م https://gate.ahram.org.eg/News/1334553.aspx ؛ محمد عثمان: رحلة الشتات، تهجير أهالي وادي حلفا، المنتدى النوبي، ٨-٤-٢٠٠٧م https://isra-mercy.yoo7.com/t15-topic

موضوعة وتحويل ترعة دهميت إلى مصرف مع ضرورة أن تكون أعماقها كافية حتى لا تتكرر المشكلة.

رابعاً:- ما يتعلق بمياه الشرب وظهرت هذه المشاكل في أماكن مثل كوم أمبو من قطع للمياه أو قلتها وكان السبب زيادة العمران وخاصة في كوم أمبو،

كما أنه كان تصرفاً خاطئاً بوقف محطة المياه والآبار الارتوازية على اعتبار الاكتفاء بالمياه المقررة لقرى التهجير، وتم حل المشكل بإعادة تشغيل محطة كوم أمبو القديمة وما بها من أبار ارتوازية منتشرة بالمنطقة. (٨٢)

توزيع مساعدات التهجير والتغذية والإعاشة والخدمات

لم ينته المشروع بمجرد التوطين بل ان الجهاز الإداري ولجنة التهجير تعمل وتقف خلف المهجرين وأمامهم لسد كل ما يستجد من سلبيات وحل المشاكل بالتدريج وكان همهم هو توزيع مساعدات لهؤلاء المهجرين وكل ما يحتاجه المهاجر النوبي وتوفير متابعة شاملة وكاملة بكل الأنشطة، وحتى لا يعيش هؤلاء المهجرين في عزلة عن المجتمع المصري الكبير – كما كانوا قبلاً – فقد تم ربطهم بمشروع التخطيط الإقليمي لمحافظة أسوان لتوفير جميع الخدمات الثقافية والتربوية والخدمية وكل ما هو مطلوب، لتطور الحياة الطبيعية لمجتمع النوبة الجديدة ولترفرف عليه أعلام السعادة والاستقرار (٨٣)

وصدر قرار وزاري في عام ١٩٦٣م بصرف مساعدات تهجير وإعانة وتغذية إلى الأسر بلغت قيمتها مساعدات التجهير بلغت ٤٩,٤٢٨جنيهاً بواقع جنيهين لكل أسرة وزعت على ١٥,١٠٧ أسرة ، مساعدات التغذية بلغت ١١,٢٥٨ جنيهاً، مساعدات الإعاشة بلغت ١٠٩,٧٤٧ جنيهاً وبذلك يكون مجموع المساعدات التي تم صرفها على ١٥,١٠٧ أسرة هو ١٥٠,٤٣٣ جنيهاً ، وهذه المساعدات يتم صرفها لحين تحسين الأحوال المعيشية في الموطن الجديد واستلام الأراضي المستصلحة وزراعتها وجني محصولها.(٨٤)

وتم صرف مبالغ للإعاشة أيضاً للمهجرين أخيراً عن وادي حلفا الذين جاء تهجيرهم في نهاية أعمال التهجير، وقد بلغت هذه الإعاشة بواقع جنيهين ونصف شهرياً لرب الأسرة يضاف إليها خمسون قرشاً شهرياً لكل فرد يقيم معها قبل التهجير ولا يتجاوز ما يصرف للأسرة عن خمسة جنيهاً. (٨٥)

كما تم صرف مساعدات عينية وفقاً لاتفاق تم بين مصر وهيئة التغذية العالمية بالأمم المتحدة في فبراير ١٩٦٥م.وبموجب هذا الاتفاق

٨٢ – يحيى درويش: المرجع السابق ، ص ص ٢٤-٣٠.

٨٣ – صلاح السيد عبد العال: المرجع السابق، ص ص ١٠٣-١٠٦.

٨٤ – صلاح السيد عبد العال: المرجع السابق ، ص١٠٩.

٨٥ – المرجع نفسه، ص١١٠.

تم صرف معونة التغذية والعلف يستفيد منها حوالي ٣٨,٥٠٠ نوبي في كوم أمبو من ذلك صرف: (٦٨٠٠طن دقيق قمح، ٣٤٠طن ذرة شامية، ١٧٠٠طن ذرة صيفي). [٨٦]

وفي مجال الرعاية الصحية تم فحص المهجرين قبل هجرتهم وتطعيمهم من مرض الجدري والتيفود وفحوص طبية شاملة، وإرسال قافلة طبية من ثلاثين طبيباً وأخصائياً وباحثاً مساعداً لفحص جميع السكان واستمر ذلك بعد تهجيرهم وإرسال بعثة طبية من خمسين طبيباً في مختلف التخصصات إضافة إلى الفنيين والأخصائيين الاجتماعيين والتغذية من أجل تقديم كافة الخدمات وأفضل وسائل الإعاشة الكريمة لكل مواطن مهاجر في الأرض الجديدة.[٨٧]

وشاركت كل الوزارات والهيئات في تقديم تلك المساعدات العينية والخدمية فقامت وزارة الزراعة بتوزيع الأراضي الزراعية المقررة والتربية والتعليم بإنشاء المدارس وعدد الفصول اللازمة وافتتاح مدرسة المعلمين الريفية ، وأيضاً قامت وزارة الصحة بتجهيز المجموعات الصحية والمستشفى المركزي، واتبعت وزارة الزراعة أيضاً خطة لزراعة فسائل النخيل وتسليم الماشية للأهالي حسب الخطة والنظام المعد وإعداد مزبح صحي بالمنطقة، وأشرفت وزارة الداخلية على الأمن والحراسة بصفة دورية ومستمرة. [٨٨]

ولم تغفل لجان التهجير أهمية مشاركة الأهالي أنفسهم في تنفيذ برامج التهجير، تقديراً لما توفره هذه المشاركة من عناصر النجاح وخاصة في نقل الخدمات ومبادلتها بالجهود الذاتية، فتم وضع برنامج لاختيار وتدريب القادة المحليين وكان معظمهم من المدرسين ووضعهم في مواقع العمل وتحديد دور كل منهم وكانوا بالفعل على درجة كبيرة من تحمل المسئولية والمشاركة في إنجاح مشروع التعمير واشتركت الوحدات الاجتماعية في كل أعمال التنفيذ وقد بلغ عدد الوحدات الاجتماعية ٦ وحدات، وبذلك تكون كل الأجهزة الإدارية والتنفيذية والإشرافية في الدولة قد شاركت في التنفيذ والمتابعة اليومية بالتواجد باستمرار وحل كل الصعوبات كل فيما يخصه ويطلب منه. [٨٩]

تعويضات المهجرين

شغلت قضية التعويضات حيزاً كبيراً من فكر ومطالب مهاجري النوبة وتبدأ تلك التعويضات منذ بناء سد أسوان عام ١٩٠٢م وغرق بعض من قرى النوبة في مرحلتها الأولى ، وإذ كانت الحكومات المتعاقبة قد قررت هذه التعويضات إلا أنه من الثابت أنها لم تصرف من البداية ففي عام ١٩٠٢ وعام ١٩١٤م لم تصرف التعويضات وبدأت عملية صرف التعويضات في

٨٦ – المرجع نفسه، ص١١٤.

٨٧ – يحيى درويش: المرجع السابق، ص ص٢٤-٢٥.

٨٨ – يحيى درويش: المرجع السابق ، ص ص ٢٨-٣٠.

٨٩ – عبد الصبور حسب الله : المرجع السابق.

التعلية الثانية لسد أسوان ١٩٣٣م وهجرة النوبيين الثالثة وكانت تعويضات ليست بالكبيرة ووصفها النوبيين بانها مجحفة. [٩٠] وقد سبق وأن عالجنا في هذا الفصل تعويضات التعلية الثانية ١٩٣٣م.

ومن ثم ننتقل إلى التعويضات التي قررت بعد بناء السد العالي وغرق كل قرى وآثار النوبة الأمر الذي تطلب تهجيرهم وتعويضهم ، حيث نظم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢م الخاص ينزع ملكية أراضي بلاد النوبة التي تغمرها مياه السد العالي تعويضات النوبيين المصريين المتضررين من بناء السد العالي بالإضافة إلى قرارات وزير الشئون الاجتماعية وقتها، قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٢م الخاص ببيان قواعد تمليك وتعويض أهالي النوبة، وقرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٣م بشأن إسكان الأسر المقيمة ببلاد النوبة بمساكن القرى الجديدة [٩١]

وقد نص القانون رقم ٦٧ في مارس من عام ١٩٦٧ ويشتمل هذا القانون على خمسة مواد أن يعتبر من المنافع العامة مشروع هذه الأراضي والواقعة تحت منسوب ١٨٢متراً ، وتقضي المادة الثانية من المشروع بنزع ملكية الأراضي المشار إليها من منشآت ، تنص المادة الثالثة من المشروع علي القواعد التي تتبع في شأن حصر الممتلكات التي سيشملها الغرق والاعلان عنها ، وكيفية المعارضة والفصل فيها ، وطريقة صرف التعويضات ، يجوز التعويض بمنح أراضي أو مباني مملوكة للحومة بدلاً من التعويض النقدي سواء بالنسبة إلى التعويض كله أو بعضه، على أن يصدر وزير الشئون الاجتماعية قراراً ببيان القواعد التي تنظم هذا البدل وإجراءاته ، وقد بدأت مصلحة المساحة في أداء دورها في الخطة وخصوصاً في المرحلتين الأولين من برنامجها منذ منتصف مارس ١٩٦٢م والتي تنتهي جميع أعمالها بنهاية يناير ١٩٦٤م متمشية في ذلك مع البرامج الزمنية لنقل النوبيين من المنطقة. وقد قامت المصلحة بتقسيم النوبة إلى أربع مجموعات يتم النشر والعرض والفصل في المعارضات وصرف التعويضات الخاصة بها على النحو التالي:

المجموعة الأولى: يتم عرض كشوف التعويضات بها على مرحلتين المرحلة الأولى من ١٦ فبراير ١٩٦٣م إلى ١٥ مارس ١٩٦٣م وهي قرى (دابود – كلابشة – أبو هور – مرواو – قرشة – جرف حسين – المحرقة – ماريا) أما الثانية من ٢٣ فبراير ١٩٦٣م إلى ٢٤ مارس ١٩٦٣م وتضم قرى (الأمير كاب– كشتمنه غرب – كشتمنه شرق) وقد تحد شهر أبريل لصرف التعويضات بها والفصل في التعويضات.

---

٩٠ – تعويضات النوبيين ليست بديلاً عن حقهم للعودة وفي التنمية: الجبهة المصرية لحقوق الإنسان في ٢٠١٩/٧/٨م.
http://egyptianfront.org/dr/nobians-right/

٩١ – صلاح السيد عبد العال: المرجع السابق، ص ص ٧٣–٧٤.

المجموعة الثانية: يتم عرض كشوف التعويضات في النواحي الآتية بداية من ١٨ مايو إلى ١٦يونية ١٩٦٣م وهي (العلاقي – قورته – سياله – المضيق – السبوع – وادي العرب – شاتريه المالكي – السنقاري – كورسكو – الريقة والحنظل) وتحدد شهر سبتمبر لصرف التعويضات بها والفصل في المعارضات.

المجموعة الثالثة: يتم عرض كشوف التعويضات في النواحي الآتية بداية من ٢٣ أغسطس إلى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٣م وهي (الديوان – تناقلة – قته – أبريم – مصمص – الجنينة والشباك) بداية من ٥ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر تعرض كشوف النواحي الآتية (توماس وعافيه – عنيبة – توشكى غرب – توشكى شرق – أرمنا – قسطل) .

المجموعة الرابعة: يتم عرض كشوف التعويضات في النواحي الآتية بداية من نوفمبر إلى ديسمبر ١٩٦٣م وهي (بلانة – أبو سنبل – أدندان) . من خلال هذا التقسيم لتلك المجموعات يتضح لنا أن مصلحة المساخة قد راعت في ذلك الموقع الجغرافي للقرى النوبية بداية من قرية دابود شمالا وحتى قرية أدندان جنوباً، لتسهيل مهمة أعضاء اللجان التي بدأت بقرية دابود من قرى المجموعة الأولى بمنطقة كنوز. وبناء على ذلك انتشرت اللجان من دابود شمالا وحتى قرية ادندان جنوبا. [٩٢]

وقد قدرت قيمة التعويضات التي تصرف كما يلي:

النخيل وبلغ عددها ١,٠٤٤,٣٨٠ نخلة وتعوض بمبلغ ١,٩٧٣,٤٧٨ جنيهاً

السواقي ١,٠٦٤ ساقية وقسمة تعويضها ٢٠,٩٢٠جنيهاً.

الأطيان الزراعية بلغت حوالي ١٥,٩٥٧ فداناً وقيمة تعويضها ٢,١٥٥,٧٢٠ جنيهاً.

المباني بلغ عددها ٣٥,٩٦٦ منزلاً وقيمة تعويضها ١,٨٨٦,٧٠٠ جنيهاً.

واحتج أهالي النوبة على هذه التعويضات وقالوا إنها هزيلة ومقدرة حسب قولهم على أساس أسعار ١٩٠٢م و١٩١٤م، وقد بالغ سكان النوبة بتقدير ثمن النخلة وفدان الأرض في هذه التعويضات وذكروا مبالغ اقل بينما ان قيمة التعويضات كانت أكثر مما ذكره سكان النوبة فقد ذكر أن سعر النخلة قدر بعشرة قروش وفدان الأرض قدر بعشرين جنيها، هكذا كان تقديرهم في خطأ كبير وتحامل غير صحيح على أسعار وأرقام التعويضات وطالبوا بأكثر من ذلك بكثير.[٩٣]

وتبلغ قيمة التعويضات وفقا للأرقام السابقة ما قيمته ٦,٠٣٦,٨١٨ جنيهاً مصرياً وهذا المبلغ أكبر بكثير مما ذكرته جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٩٦٣/٣/١٣م فقد ذكر أن التعويضات بلغت ٥,٦ ملبون جنيه تصرف لعدد ١٦,٨٦١ أسرة نوبية. [٩٤]

وبالطبع تم صرف هذه التعويضات على دفعات سنوية ولم تدفع مرة واحدة وذلك بعد ضم

٩٢ – الملف الكامل لمعاناة النوبيين: المرجع السابق.

٩٣ – جريدة الأهرام : عدد ١٩٦٣/٣/١٣م

٩٤ – الملف الكامل لمعاناة النوبيين: المرجع السابق.

حوالي ٥٠% من هذه التعويضات مقابل ثمن المساكن والأراضي التي استلموها، بل شكلت لجان من الوزارات المختصة للنظر والفصل فيها. [٩٥]

وظلت قضية التعويضات تؤرق الدولة لفترات طويلة، وسببها احتجاجات أهالي النوبة المستمرة والتي يتخذون منها مدخلاً يطالب بعودتهم إلى بلادهم الأصلية على ضفاف بحيرة ناصر ، ولكن كان هناك مطالبين بتعويضات لم تصرف لهم رغم أحقيتهم واستجابت الدولة لفحص طلب هؤلاء الذين لم يسبق تعويضهم وكان سبب عدم ادراجهم في التعويضات السابقة التي صرفت أما بسبب سفرهم خارج بلاد النوبة في مختلف محافظات مصر ومن ثم لم ندرج أسماؤهم أو حتى بسبب هجرتهم خارج مصر واستجابت الدولة لمن يثبت أحقيته وبلغ عدد هؤلاء ١٧٤٤ مستحقاً نشرت أسمائهم في الجريدة الرسمية العدد ٢ب بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢٠م إلى جانب أسماء أخرى و بلغ عددهم الإجمالي ٦١٥٠ مستحقاً وامام اسم كل منهم المسطح المطلوب التعويض عنه ومكانه وغير ذلك من البيانات وجاءت التعويضات في بعضها نقداً وفي بعضها تملك الأراضي المقام عليها مساكنهم وبعضهم يطلب تمليكهم أراضي زراعية مستصلحة أو مزروعة فعلاً وبعضهم الآخر طلب الاستفادة من خطة الدولة المستقبلية في التنمية. [٩٦]

ومحصلة ما ذكرناه أن الدولة أعطت لكل النوبيين من يستحق منهم حقوقهم كاملة في التعويض المقرر وفقاً للقانون إلى جانب رعاية الدولة لهؤلاء والتي لم تقدر بثمن في شكل الخدمات التي تطورت وتسارعت أعمال تحديثها على امتداد تلك الفترة في قرى استقرار ومدن إعاشة سكان النوبة في الأماكن التي ذكرناها وكانت عوضاً لهم عن بلاد النوبة القديمة.

-احتمالات عودة أهل النوبة وامكاناتها

الكثير من سكان النوبة القديمة يطالب بالعودة إلى بلادهم الأصلية على جنبات بحير ناصر في الأعماق والمسافات التي تحددها الدولة، ومطلبهم في ذلك مبني على أن أحوال بحير ناصر أصبحت مستقرة ولن يرتفع منسوبها أكثر من ١٨٢متر، وجنبات البحيرة معدة للتعمير والزراعة وكافة المشاريع الاقتصادية وفي هذا صلاح لهم واستقرار وصلاح وإصلاح للكثير من مشاريع الدولة التي تكون على أحسن حال في جنيات بحيرة ناصر ، ومطلبهم هذا هو أحد أهم وعود عبد الناصر لهم عندما ذهب اليهم وخطب فيهم عام ١٩٦٠م في أبو سمبل، وكرر عليهم انهم هم اول من يعود الى بلادهم

٩٥ – جريدة الوقائع المصرية ، العدد٢ ب ، ١٩٦٣/١/٩ م، بشأن التصرف بالمجان في التعويضات العينية بالجنيه وصرف تعويضات نقدية لمن لم يتم تعويضهم من المتضررين من بناء وتعلية خزان أسوان وإنشاء السد العالي ؛ بوابة جريدة الوفد الاليكترونية : الحكومة تعلن أسماء ٦١٥٠ من مستحقي تعويضات النوبة ، آخر الأخبار، الطريق إلى البرلمان. http://alwafd.news/

٩٦ – أحمد الأمير ومحمود عبد الرحمن: المصدر السابق.

الاصلية بعد استقرار بحيرة ناصر، والمقصود ببلادهم الاصلية جنبات البحيرة ،على شواطئها المنحدرة الى أعماق وكيلومترات عديدة، أما بلادهم الاصلية فهي مطمورة تحت مياه البحيرة بكل ما فيها من ذكرى وذكريات آمال في العودة وآلام تذكر الماضي والحنين اليه وهذه هي اهم صفات الانسان في كل زمان ولا ينكر أي انسان على النوبيين هذه العواطف في الحنين بالعودة الى ارض عليها عاشوا آلاف السنين وتركوا فيها كل ذكرياتهم وتراثهم وعظام موتاهم ومشايخهم.

وفي عهد الرئيس السادات تكررت هذه الوعود وكذلك في العهود التالية ولم تكن أكثر من وعود غير قابلة للتطبيق؛ ولم يمل اهل النوبة او يكفون عن المطالبة بالعودة لحظة واحدة وتكونت بينهم جمعيات تطالب بذلك بعضها مشروع والأخر غير مشروع او خروج عن إطار حكومة وسياسة الوطن وموافقة القائمين على إدارة البلاد وتخطيط سياستها وبالتنسيق والتعاون معهم وعرض مطالبهم يمكن النظر إلى هذه المطالب بل وتحقيقها إذا كانت موافقة لصالح النوبيين وصالح الدولة ، ومن الأصوات المطالبة بعودة النوبيين الناشطة النوبية وفاء عشري والتي تقول ان المادة ٢٣٦ من الدستور المصري لعام ٢٠١٤م تعطيهم حق العودة خلال عشر سنوات. [٩٧] ، ويطالب هؤلاء بالعودة الى إعادة بناء قراهم ويرون ان النوبة هي جذورهم والنيل أصلهم [٩٨] ، وننقل بعض من أقوال اهل النوبة في المطالبة بالعودة يقول أحمد الشيخ ٧٧ عاما من قرية بلانة "أن التهجير أضاع هوية وثقافة أهل النوبة، فقد أثر على تداول اللغة النوبية فغالبية الشبان من الجيل الحالي يفهم اللغة النوبية لكن يصعب عليه الرد بها وإذا تحدث بها يقول مفردات بسيطة ويستعين بالعربية وهذا بسبب الاحتكاك بالقبائل وتجار يتعاملون باللغة العربية يومياً، تأثر أهل النوبة بعد التهجير بتغييرات منافية مختلفة عما كانوا عليه سابقا فالمنازل التي صممتها الحكومة بنيت على طراز مختلف عن الثقافة النوبية بالطوب الأبيض وليس بالطوب الطيني الذي يمتص درجات الحرارة، ووجدوا انفسهم بين جبال رملية وتربة ناشفة رملية تنتفخ بمجرد تعرضها للمياه عكس الحياه بجوار النيل." [٩٩]

ويقول اخر "نريد الاعتراف بحق عودتنا فقد ضحينا من اجل الوطن مصر وتنازلنا عن رفات اجدادنا وذكرياتنا من اجل بناء السد العالي حلم كل المصريين في التنمية والتعمير." [١٠٠]

يتفق كل النوبيين في حلمهم للعودة الى بلاد النوبة على جنبات بحيرة ناصر وقد ذكرنا اقوال بعضهم، ونتفق معهم في حق العودة المتفق عليها مع القائمين على أمر الوطن وسياسته ومصالحه اذا سمحت الظروف والخطط بذلك

٩٧ – أحمد الأمير ومحمود عبد الرحمن: المصدر السابق

٩٨ – المصدر نفسه.

٩٩ – المصدر نفسه.

١٠٠ – عبد الله صلاح : المصدر السابق.

ونعتقد أن قادم الأيام سيحقق هذه الاماني من اجل البناء والتنمية وتعمير جنبات بحيرة ناصر، وقد كتب في ذلك عالم الجغرافيا وفيلسوفها الدكتور جمال حمدان بما يؤكد احتمالات عودة اهل النوبة الى بلادهم وامكانياتها متوفرة وكما يذكر لاستغلال مسطحات جنبات البحيرة في زراعة الاف الافدنة محاصيل مختلفة ليعود بالنفع عليهم وعلى كل المصريين ويقول حمدان أن أمر عودتهم مسالة وقت، لتعود النوبة في نهاية المطاف للنوبيين ويختم كلامه في ذلك قائلا:

"وحين يستقر خيرا هذا المجتمع الحركي في وطنه القديم الجديد أو الجديد القديم فلن يكون الا مجتمعا مطورا مجددا بفضل الاحتكاك الحضاري الحميم مع مجتمع الصعيد المضيف، وبفضل تعدد الوظائف والإمكانات الاقتصادية الجديدة المتاحة: زراعة حديثة مميكنة محاصيل جديدة مدخلة، بيئة الصيد وصناعات الأسماك والتعليب.. إلخ، كذلك فان هناك إمكانيات لاستغلال طمي البحيرة المتراكم في صناعة طوب محلية تصدر الى الوادي وهذا كله يمكن ان يمنح النوبة العائدة مستقبلا اقتصاديا مثلثا من الزراعة والصيد والصناعة". (١٠١)

مناقشة مشاكل وقضايا مهجري النوبة بمجلس الشعب

كان من الطبيعى أن تترد صدى واحدات تهجير أهل النوبة في مناقشات جلسات مجلس الشعب ، وقد حددنا الكثير منها في جلسات إنعقاد الفصل التشريعى الأول والثانى في أدوار إنعقاده في أعوام ١٩٧١، ١٩٧٣، ١٩٧٦ وكانت بداية مناقشات المجلس ظاهراً في إهتمامه بنقل الآثار التي ستغرقها مياه بحيرة ناصر بعد إمتلائها وقد أصدر في ذلك المجلس مشروع قانون بإعفاء فوائد المبالغ المدفوعة لحساب صندوق تمويل إنقاذ آثار النوبة من الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات ، وقد وافق الأعضاء على مشروع القانون من بداية مناقشته في ١٩٧١/١٢/٨حتى الموافقة عليه نهائيا في جلسة ١٢/٢٧من نفس العام وكان ذلك بلا شك لازما وضروريا لأهمية إنقاذ آثار النوبة من الغرق لقيمتها التاريخية التي تمثل عبق التاريخ وجذور الحضارة المصرية الشامخة (١٠٢)

ولكن من أهم تلك الإهتمامات للمجلس ومناقشاته كانت قضية التهجير ومشاكل المهجرين من أهل النوبة والتي كانت واجبة وحتمية من أجل بناء السد العالى لزيادة الرقعة الزراعية وتخزين المياه الزائدة لإستخدامها عند

١٠١ – جمال حمدان: المرجع السابق، ص ص ٩٩٦-٩٩٧.

١٠٢ – مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعى الأول، دور الإنعقاد العادى الأول، مضبطة الجلسة الثالثة في ١٩٧١/١٢/١٣ ، تقرير لجنة برنامج العمل الوطنى والخطة والموازنة والحسابات الختامية عن مشروع قانون بإعفاء فوائد المبالغ المودعة لحساب صندوق تمويل إنقاذ آثار النوبة من الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات ، مقرر اللجنة كامل على الشرقاوى ورئيس اللجنة بالنيابة د. أحمد أبو إسماعيل ، ص ٤٦٦ .

الضرورة فهو كما ذكرنا عملا وطنيا لازما لأمن وأمان كل المصريين في الزراعة وإستخدامات مياه نهر النيل ، وكانت بداية مناقشات المجلس بمناقشة تقرير اللجنة الخاصة ببحث مطالب النوبيين واللجنة برئاسة دكتور مهندس محمود أحمد القاضي وقد شارك اللجنة في نفس مطلب بحث مشاكل مهجرى النوبة العضو عبد الهادى يعقوب سليمان ، وبناء على ذلك تشكلت لجنة يحضرها ذوى الإختصاص لبحث تلك المطالب وعقدت تلك اللجنة عدة إجتماعات للإستماع وأخرى للدراسة وكان أول اجتماع للجنة في ١٩٧٣/٣/٥ حضره وزراء الخزانة ، والرى، ووكلاء وزارة الزراعة والإسكان والشئون الاجتماعية، كما حضر الاجتماع ممثلو الهيئات النوبية،وعقد الاجتماع الثانى في ١٩٧٣/٤/١١م بحضور وزراء ووكلاء من كل الجهات المختصة ذات الصلة بتهجير سكان النوبة في موطنهم الجديد شمال السد في وادى كوم إمبو وإسنا . وقد إتضح جليا للجنة من البحث والدراسة أن المشاكل التي طرحها أبناء النوبة مشاكل حيوية وملحة وتستند إلى دعائم من حقوقهم المشروعة وتحتاج إلى حلول جذرية طبقا لمبادئ العدالة [١٠٣] .

وقد كتبت اللجنة في تقديم تقريرها شرحاً لمشكلة سكان النوبة منذ بداية بناء خزان أسوان عام ١٩٠٢ وما أعقبه من تعليات حتى بناء السد العالى بداية من عام ١٩٦٠ وقد جاء في ذلك ما يلى "على مدى ثلثى قرن من الزمان حيث بنى خزان أسوان عام ١٩٠٢ وما تلا ذلك من تعليتين عامي ١٩١٢، ١٩٣٣ ولدت مشكلة ، نمت وتفاقت على مدى هذه السنين ، فقد إضطر أهل النوبة تحت ضعط ما حاق بهم من نقص في الأرض الزراعية وغرق مساكنهم إلي الهجرة المؤقتة طلبا للرزق حيث يكون ، وفى خلال هذه الحقبة من الزمن غمرت مياه الخزان أرض النوبة الزراعية فحرمتهم من موارد رزقهم ونعمة كانوا يعيشون فيها وقد أقام النوبيون فوق قمم الجبال مساكن تعصمهم من الماء ليقيم فيها شيوخهم ونسائهم وأطفالهم، بينما هاجر القادرون على العمل إلى حيث يجدون العمل والرزق لهم ولأولادهم .وألقت إليهم حكومات ما قبل الثورة بتعويضات هزيلة عن ممتلكاتهم التي نزعت منهم بقوانين شاذة وجائزة كقانون نزع ملكية المناطق – وظل النوبيون على هذه الحال حتى بدأت الثورة في بناء السد العالى وإقتضى الأمر غمر المنطقة كلها بالمياه [١٠٤] .

١٠٣ – مضابط مجلس الشعب : الفصل التشريعى الأول ، دور الإنعقاد العادى الخامس ، مضبطة الجلسة الستين ، ١٩٧٦/٦/١٣ م ، ملحق رقم ٤ ، تقرير اللجنة الخاصة ببحث مطالب النوبيين ، ص ٧٠٣.

١٠٤ – مضابط مجلس الشعب : الفصل التشريعى الأول ، دور الإنعقاد العادى الخامس ، مضبطة الجلسة الستين ، ١٩٧٦/٦/١٣ م ، ملحق رقم ٤ ، تقرير اللجنة الخاصة ببحث مطالب النوبيين ، ص ٧٠٣.

وتجددت أمال النوبيون عندما زارهم الرئيس جمال عبد الناصر ببلدة أبى سمبل في يوم ١٩٦٠/١/١١ وبشرهم بمستقبل باسم مشرق ومجتمع سليم يقوم على الأرض الصالحة زراعة وإقامة وحسن رعاية ، وقد جاء في خطاب الرئيس الراحل عبد الناصر ما يلي: (إن الخير الذى سيعم على أبناء النوبة سيكون الخير الكثير لأنه سيجمع شمل النوبة جميعا على الأسس السليمة لبناء مجتمع سليم ، وبهذا تنتفى الشكوى التي كنتم تشعرون بها – شكوى الإنعزال، إننا ننظر إلى مستقبلكم أيضا لاعلى أساس تشتيت أبناء النوبة في كل مكان ، لأن لكم تاريخا مجيدا تشهد عليه الآثار التي نزورها اليوم والتي عشتم بجانبها آلاف السنين ، وأننا سنعمل على جمع شملكم جميعا كما كان الشمل مجتمعا في هذه المنطقة على مر السنين، ويجب ألا تشعروا بأى قلق بالنسبة للمستقبل . وأنا أشعر أن المستقبل سيكون عزيزا بالنسبة لكم جميعا) [١٠٥]

غير أن الأجهزة التنفيذية للدولة لم تلتزم بهذه التوصيات كما يجب ، فلقد ظل النوبيون يعانون من سوء التنفيذ وأخطاء هذه الأجهزة ، وقد إتضح للجنة أن مشاكل النوبيون تتعلق بأمور رئيسية نوجزها في النقاط الآتية:

استكمال بناء المساكن للمغتربين (حوالى ٨ آلاف وحدة سكنية)، سرعة تمليك المساكن للأهالى، النشع في بعض القرى، مشاكل متعلقة بعدم توفير مياه الشرب، مشاكل متعلقة بعدم توفير مياه الرى، إصلاح الأراضى الزراعية وتوزيعها وتمليكها ، صرف باقى التعويضات والشكوى من سوء تقديرها وإنخفاضها، مشاكل متعلقة بالإعاشة[١٠٦].

مطالب النوبيين بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م

وما أن إنتهت حرب أكتوبر وإنسحب المعتدين شرقى قناة السويس وفتح القناة للملاحة الدولية وإتجاه الدولة للبناء والتعمير وإصلاح ما أفسدته نكسة سنة ١٩٦٧ والعمل على إستغلال بحيرة ناصر كان لزاما أن تولى الدولة أيضا إهتمامها لحل مشاكل النوبيين المعلقة منذ عام ١٩٦٣ والتي سبق دراستها فعقدت اللجنة جلسة إستماع بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٩ وحضر الاجتماع السيد المهندس وزير الرى والسيد على فوزى يونس نائب وزير الحكم المحلى والسيد محافظ أسوان والمهندس أنور العبد مدير عام مؤسسة إستصلاح الأراضى والسيد أمين عام الإتحاد الإشتراكى لمحافظة أسوان ومندوبو الهيئات النوبية ومناطق التهجير بكوم إمبو وإسنا، كما عقدت اللجنة جلسة إستماع رابعة بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣ حضرها ممثلون لجميع الوزارات والجهات المعنية وممثلو الهيئات النوبية.

وعقدت إجتماعات فرعية بحضور السادة وزيرى الرى ونائب وزير الحكم المحلى ورؤساء المؤسسات والهيئات المعنية ومحافظ أسوان

١٠٥ – مضابط مجلس الشعب : المصدر نفسه ، ص ٧٠٤.

١٠٦ – مضابط مجلس الشعب : المصدر نفسه ، ص ٧٠٣.

وأمين عام الاتحاد الاشتراكي وممثلي النوبيين ، وفى ١٩٧٥/١٢/٢١ عقدت اللجنة اجتماعا برئاسة رئيس مجلس الشعب وحضره ممثلو الهيئات النوبية ومحافظ أسوان وأمين الإتحاد الإشتراكى بالمحافظة حيث عرض السيد رئيس مجلس الشعب المذكرة المقدمة من اللجنة الوزارية للخدمات للعرض على مجلس الوزراء بشأن مشاكل ومطالب النوبيين والتي عرضت على مجلس الوزراء يوم ١٩٧٥/١٢/٢٢ وتتضمن هذه المذكرة توصيات اللجنة الوزارية للخدمات لحل هذه المشاكل وقد وافق مجلس الوزراء عليها [١٠٧] .

وقد قامت اللجنة بدراسة رد السيد وزير الإسكان والتشييد في جلسة المجلس يوم١٩٧٣/٢/١٢ على السؤالين الموجهين لسيادته والمناقشات التي دارت بالجلسة نفسها كما قامت بدراسة المناقشات التي دارت في جلسات الإستماع التي دعت إليها وقامت أيضا بدراسة تقرير لجنة الخدمات الوزارية المشار إليه وتورد اللجنة ملاحظاتها فيما يلي:

جاء في إجابة وزير الإسكان والتشييد على السؤالين " أن خطة الدولة إقتضت تهجير أهالى النوبة من تجمعاتهم السكنية الممتدة على طول ضفتى النيل إلى موطن جديد لهم في الأراضي التي تقرر إصلاحها في وادى كوم إمبو ولما كان عدد المساكن بالنوبة القديمة يبلغ ٢٤ ألف مسكن وقد رئى وقتئذ أن تقتصر الخطة التنفيذية للمشروع على سرعة إقامة مدن وقرى متكاملة بالمرافق والخدمات لإستقبال الأسر التي كانت تقيم بالنوبة والبالغ عددها حوالى ١٦ الف أسرة وتم إنتقال المهجرين فعلا للقرى الجديدة خلال الفترة من أكتوبر ١٩٦٣ إلى يونيو١٩٦٤ ، أما باقى الأسر وهى التي كانت مغتربة عند إجراء الحصر فقد إقتصر الأمر على صرف ٥٠% من التعويضات المقدرة لكل أسرة عما تمتلكه من مسكن وأرض وذلك كدفعة أولى وعلى أساس دفع النصف الآخر من التعويض بعد ذلك ، وإزاء ذلك طلب المغتربون الإقامة في الموطن الجديد لبلاد النوبة وقد إقترحت اللجنة الدائمة لتهجير أهالى النوبة في جلستها ١٩٦٧/٣/٨ خطة خمسية تنفذ خلالها مساكن المغتربين" ، وقد تبين للجنة الخاصة أن ما أنشئ للمغتربين منذ ذلك الحين حوالى ٣٥٠ مسكنا من أصل ثمانية آلاف مسكن مطلوبة رغم مضى عشر سنوات على قرار اللجنة الدائمة لتهجير أهالى النوبة ، وقد جاء في رد السيد الوزير إشارة لدعم عمليات مياه الشرب ومشاكل النشع في بعض القرى وتمليك المساكن ، كما جاء في تعقيب السادة الأعضاء على رد السيد الوزير ما يشير إلى حدة المشاكل التي سيتعرض لها النوبيون[١٠٨] .

وقد إستشهد العضو الدكتور محمود أحمد القاضى بما جاء في مضبطة مجلس الأمة السابق بجلسة ١٩٧٠/١/١٥ في تقرير لجنة

١٠٧ – مضابط مجلس الشعب : المصدر نفسه ، ص ٧٠٤.

١٠٨ – مضابط مجلس الشعب : المصدر نفسه ، ص ص ٧٠٤-٧٠٥.

الخدمات المقدم للمجلس حيث قالت " وإذا ذكرت النوبة ذكرت معها تضحياتها الجسام على مر السنين ومر الأعوام لم تبخل بغال، ولم تضن بثمن، في سبيل دولة وادى النيل العظمى ، فمن أجل مصر ومن أجل نهضتها ورقيها، بل من أجل حياة بنيها ضحوا أكثر من مرة بما لم يضح به شعب من قبل، ضحوا بمواطنهم التي نشأوا فيها ودرجوا عليها. بمجتعهم القوى المتماسك النبيل وأخذوا يتنقلون على مر السنين ، من موطن إلى موطن باذلين بذل الكريم غير ممتنين ولا مفاخرين ، ومن عجب أن كل فائدة كبرى وكل فتح مبين من نيلنا العظيم ، لم يكن ليتم إلا على حساب هؤلاء المواطنين الأوفياء ، فكل تعلية لسد أسوان، وكل إفادة من مياه نهرنا الخالد تكون نعمة وبركة تعم الوادى كله إلا أبناء النوبة ، فلا تروى أرضنا العطش إلا بعد إغراق أراضيهم ومساكنهم بالمياه.... تفيد البلاد جميعا ويدفعون وحدهم الثمن، ثم جاء السد العالى فوضع حدا نهائيا لهؤلاء الجوالين الضاربين في الأرض، إذ قضى بنقلهم جميعا إلى داخل البلاد بعد أن حكم بإغراق البقية الباقية من أراضيهم [١٠٩]

وعن حلول للمشاكل الرئيسية التي تم ذكرها لراحة أهل النوبة وإستقرارهم فقد ذكر في ذلك ما يلي:

مشاكل الإسكان :

١- وافق مجلس الوزراء على إعفاء أهالى النوبة من ٥٠% من قيمة الوحدات السكنية وتقسيط باقى الثمن على ٣٠ سنة كما وافق على تمليك المساكن لشاغليها فورا وأن يوجه جزء من موازنة وزارة الإسكان والتعمير لبناء مساكن المغتربين بكوم إمبو وإسنا على أن يتم ذلك على مراحل في مدة أقصاها ٥ سنوات ، وتوصى اللجنة أن يبدأ العمل فيتم بناء ١٥٠٠ مسكن في هذا العام لإستيعاب عدد ١٥٠٠ أسرة موجودة حاليا بالنوبة الجديدة وفى حاجة ماسة وملحة للسكن على أن يتم بناء بقية المساكن على دفعات سنوية بحيث يتم إستكمال البناء في نهاية عام ١٩٨٠ أي نهاية فترة الخمس سنوات .

٢- كما توصى اللجنة بضرورة ترميم المساكن قبل تسليمها ، على أن يكون الترميم على نفقة وزارة الإسكان وذلك تلاشيا للأخطاء التي وقعت عند بدأ البناء ، وتوصى اللجنة بأن يكون سداد بقية ثمن المساكن على ثلاثين عاما تبدأ من عام ١٩٨٠ وبدون فوائد.

٣- مشكلة النشع بقرية أدندان فاشتمل تقرير اللجنة الوزارية للخدمات الذى وافق عليه مجلس الوزراء على القيام بالأعمال التكميلية للقضاء على المشكلة إلا أن اللجنة تبدى خوفها من جدوى التجارب التي تتم لعلاج النشع وقد إستبان للجنة من خلال مناقشات المسئولين والأهالى أن جميع طرق العلاج

١٠٩ – مضابط مجلس الشعب : المصدر نفسه ، ص ٧٠٣.

قد أستنفدت بلا فائدة وقد يكون المزيد من التجارب مجرد مزيد من الانفاق فيما لا جدوى منه ولذلك توصى اللجنة ببناء قرية جديدة ينقل إليها أهالى أدندان كحل للمأساه الإنسانية التي يعيشها الأهالى ، فليس معقولا أن تجرى التجارب لمدة سنين طويلة على حساب صحة المواطنين وحياتهم فإذا أمكن إصلاح القرية فيما بعد – وهو ما تشك اللجنة فيه كثيرا– أمكن على أي حال الإستفادة بها ولكن اللجنة ترى أنه ليس من العدالة في شيء أن تجرى التجارب على حساب أرواح الأهالى وتحذر اللجنة بكل قوة من ترك السكان بها.

٤- مياه الشرب كما اشتمل تقرير لجنة الخدمات على إنشاء محطة لرفع مياه الشرب بقرية السنقارى بمنطقة كوم إمبو وإستكمال مشروع مد قرى التهجير بإسنا بالمياه الصالحة للشرب بعد تدعيم عملية مياه إسنا ، واللجنة توصى بسرعة تنفيذ كل ذلك عملا على مد الأهالى بالمياه

٥- مشاكل الرى والصرف فاستمرار وزارة الرى في إنشاء المصارف اللازمة للمنطقة وتطهيرها وكذلك تطهير الترع التي غطت الرمال أجزاء منها ، تعديل مشروع رى مناطق التهجير بإسنا وجعله حسب نظام الرى المناسب ، إصلاح الأراضى الزراعية وتمليكها ، توزيع الأراضى الزراعية وتمليكها ، وقيام وزارة الزراعة بسرعة الإنتهاء من توزيع الأراضى الزراعية خلال عام ١٩٧٦ وإستصلاح ما لم يستصلح في مناطق التهجير بكوم إمبو وإسنا ، وإنهاء حالة التوزيع المؤقت ، ويكون التوزيع طبقا للقرار الوزاري رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر في شأن تعويض وتمليك النوبيين تنفيذا للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ الخاص بنزع ملكية الأراضى التي تغمرها مياه السد العالى وإتخاذ إجراءات التمليك بالإشتراك مع الهيئة العامة للمساحة.

٦- مشاكل الأراضى الزراعية بالنسبة للأسر المعدمة والمهجرة من وادى حلفا إلى مناطق إسنا الرديسية بمحافظة أسوان ، وقيام وزارة الزراعة بتطبيق النظم التي تسرى على المهجرين من أهالى النوبة عليهم.

٧- تقييم الأراضى وطريقة سداد القيمة ، وتأجيل سداد أقساط الأراضى الزراعية التي تم توزيعها فعلا على الملاك والمنتفعين والتي لم تصل إلى الحدية الإنتاجية حتى عام ١٩٧٨ ، سرعة تثمين الأراضى الموزعة على المهجرين بتوماس وعافية وإسنا ، وتأجيل سداد أقساط الأراضى الموزعة على مهجرى إسنا حتى يناير ١٩٨٢ أسوة بمهجرى كوم إمبو.

٨- صرف نصف التعويض المحتجز كما أوصت اللجنة بصرف التعويضات مع إعادة النظر في قيمتها إذ أن الأساس الذى بنى عليه تقدير التعويض عام ١٩٦٣ هو نفس الأساس الذى صرفت عليه التعويضات عند التعلية الثانية عام ١٩٣٣ ، كما توصى

اللجنة بأن تضع الحكومة في إعتبارها أنها تصرف هذه التعويضات بعد مضى ١٣ عاما من تاريخ التهجير تغيرت فيها القوة الشرائية للجنة مما يستوجب رفع قيمة التعويضات تحقيقا للعدالة.

٩- مشاكل الإعاشة فشارك اللجنة مع لجنة الخدمات في توصياتها في هذا الخصوص مع ضرورة تنظيم صرف المعونات التي تصرف حاليا بحيث لا تصرف دفعة واحدة فلا يتحمل الأهالى دفع الثمن جملة واحدة مع رفع قيمة الإعاشة حتى يتناسب مع تكاليف الحياة [١١٠] .

وأضافت اللجنة الخاصة المكلفة من مجلس الشعب في ختام تقريرها تعقيبا جاء فيه:"إن اللجنة ترى أن هذه المشكلة يجب أن تنتهى جميع ذيولها وأن أبناء النوبة الذين يبذلون كل طاقاتهم ليتلاءموا مع الحياة الجديدة في منطقة كانت بلا زرع ولا ماء ، يعملون في صمت وتضحية لأجل بعث الحياة في الوطن الجديد، ويتحملون في سبيل ذلك الكثير من الآلام ، فليس أقل من أن ترفع الدولة جميع المعوقات من طريقهم وأن تيسر لهم سبل الحياة الكريمة في هذه المناطق. [١١١]

وبالرغم من جهود الدولة المخلصة في حل مشاكل مهجرى النوبة ، وجهود مجلس الشعب وفقا لما ذكرناه ، فإن مشاكل النوبة إستمرت سنة بعد أخرى بمشاكل بعضها قائم فعلا وأمكن حله ومشاكل أخرى محدودة مفتعلة ممن يدعون بحقوق الإنسان ولا يتفق معها أهل النوبة بتماسكهم وتوجههم الوطنى في خدمة تنمية المناطق التي هجروا إليها في وادى كوم إمبو وإسنا ومتحدين مع كل قضايا الوطن الذي يستمر حتى الآن (٢٠٢٠م) في التجاوب مع كل مطالبهم وتصرف لهم ما تبقى من تعويضات وحقوق كاملة وغير منقوصة.

الخاتمة

تمت أعمال تهجير سكان النوبة بكامل أفرادهم وعتادهم بأمن وسلام في فترة لم تتعد ثمانية شهور، وجاءت أماكن تهجيرهم بحرى السد في وادي كوم امبو حسب مطالبهم، فقد ذهب اليهم عبد الناصر عام ١٩٦٠ م وخطب فيهم ليبت فيهم الطمأنينة ويؤكد لهم ان حياتهم في البيئة الجديدة ستكون افضل واحسن من حياتهم القديمة وان الدولة ستلبي كل مطالبهم التي فيها استقرارهم وراحتهم، كما ذهب اليهم كبار رجال الدولة ليتواصل الحديث معهم ، وتلبية كل ما هو في صالح استقرارهم وأمانهم، واستمر هؤلاء الموظفون في خدمة سكان النوبة قبل التهجير وبعده، في متابعة اعمال بناء قراهم الجديدة وصرف ما هو مقرر لإعاشتهم ودعمهم وكانت الدولة للحق والحقيقة تقف بقوة داعمة لكل مهجري النوبة في أكبر عملية تهجير تشهدها مصر في تاريخها المعاصر؛ وكان سبب نجاح أعمال التهجير راجع الى التخطيط

---

١١٠ – مضابط مجلس الشعب : المصدر نفسه ، ص ص ٧٠٥-٧٠٧.

١١١ – مضابط مجلس الشعب : المصدر نفسه ، ص ٧٠٩.

والدراسة الكافية لكل مراحل أعمال التهجير من بداية بناء السد العالي ١٩٦٣م وحتى افتتاحه رسميا ١٩٧١م، تم بناء ٤٤ قرية بنفس الأسماء التي كانت عليها قبل التهجير من النوبة القديمة، ثم عمل المرافق المطلوبة من نوادي ومدارس ومستشفيات ودور عبادة وجمعيات تعاونية واصلاح ومد قنوات الري والصرف وأنابيب المياه الصالحة للشرب.

كانت اعمال تقدر لرجال الإدارة والحكومة المصرية التي كان اهتمامها وتسابقها لكل جزيئات ومراحل تهجير اهل النوبة اهم أسباب نجاح واستقرار سكان النوبة في قراهم واماكن اعاشتهم الجديدة بحرى السد في وادي كوم امبو.

ولكن الملاحظ ان اهل النوبة يطالبون باستمرار ومن بداية تهجيرهم بحق العودة الى النوبة القديمة، وكان ذلك احد اهم اقوال وحديث عبد الناصر لهم في زيارتهم وخطابه فيهم عام ١٩٦٠م وقد اكد لهم انه في الامكان اعادتهم لبلادهم القديمة بعد استقرار بحيرة ناصر وامتلائها الى الحد المطلوب.

وفي العهود التالية تستمر الوعود فقط بإمكانية عودتهم الى النوبة القديمة، وفي دستور ٢٠١٤م نصت أحد مواده علي حقهم في العودة في بحر عشر سنوات ، مما أدى الى زيادة مطلبهم بحق العودة ، وارتفاع وتيرة حركة وأقوال وتداخلات بعضهم خاصة من يسمون بالنشطاء السياسيين بعضهم يطالب في شيء من قسوة الكلام وشدته وبعضهم يتجه لأكثر من ذلك ويتداخل كلامه واتصاله بمن يقولون انهم أصحاب حقوق الانسان.

هذا هو المشهد الآن وللحق والحقيقة ان الدولة المصرية تبذل كل الجهود لراحة كل مواطن مصري حسب القدرة والامكانيات ومراعاة كافة حقوق الانسان، وما هو مرفوض وبشدة تخطي حدود الدولة وعد احترام أنظمة البلاد وظروفها المعاشة الآن التي تحتاج إلى كل جهود الانتظام والاصطفاف خلف القرار الوطني والصالح العام ودعم جهود الدولة المصرية في اعمال التنمية والبناء المشهودة والملاحظة في كل جوانب الحياة المصرية.

من حق هؤلاء المطالبة بالعودة ولكن أكرر في إطار ما هو متاح وفي اطار الظروف التي تمر بها مصر في ارتفاع وتيرة التنمية وأعمال البناء، ونأمل أن تأتي الأيام التي تعطيهم حق العودة بضوابط واحكام من الدولة تضمن نجاحها مثلما نجحت اعمال تهجيرهم بحرى السد لتتحقق اعمال نجاح هجرتهم قبلي السد على ضفاف بحيرة ناصر وامتداداتها غير المحدودة شرق وغرب البحيرة والتي تحتاج إلى تنمية زراعية وصناعية وأعمال خدمات وتشجيع للسياحة في البحيرة وعلى جنباتها، ويوضع ضوابط تنفيذ صارمة يكون هناك الأمل في عودة أهل النوبة ومن يرغب من باقي المصريين لتنمية بحيرة ناصر تنمية مستدامة لكل سكان الوطن.

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : الوثائق المنشورة

١. الملف الكامل لمعاناة النوبيين والقضية النوبية بالتفصيل رقم (١٠١)هشام عواد

٢. https//wwwfacebook.com/notes/hisham-awadd

٣. جريدة الوقائع المصرية : العدد ٢١ ، ٦ مارس ١٩٣٣م

٤. جريدة الوقائع المصرية ، العدد٢ ب ، ٩ يناير ١٩٦٣ م .

٥. جريدة الوقائع المصرية : العدد ٢٧٥ ، ١ ديسمبر ١٩٦٣م .

٦. مضابط مجلس الشيوخ : مضبطة الجلسة رقم ٨٠ ، أكتوبر ١٩٣٢م .

٧. مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة رقم ١٠٣ ، يناير ١٩٣٣ م .

٨. مضابط مجلس الشعب: الفصل التشريعى الأول، دور الإنعقاد العادى الأول ، مضبطة الجلسة الثالثة في ١٩٧١/١٢/١٣م .

٩. مضابط مجلس الشعب: التشريع الأول ، دور الانعقاد الخامس ، مضبطة الجلسة الستين ، ١٣ يونيو ١٩٧٦م ، تقرير اللجنة الخاصة بمطالب النوبيين .

١٠. وثائق حكومية لتعويض أهالي النوبة : تهجير أهالي النوبة ١٨ أكتوبر ١٩٦٣ – ٣٠ يونيو ١٩٦٤م ، ادارة المعلومات والعلاقات العامة ، بوابة الأهرام الإليكترونية ٢٠١٦/١١/٢٦م

١١. https://gate.ahram.org.eg/News/1313795.aspx

١٢. وزارة الشئون الاجتماعية : تقرير بعنوان (تهجير أهل النوبة) ، إدارة المعلومات والعلاقات العامة ، ١٨ أكتوبر ١٩٦٣م – ٣٠ يونيو ١٩٦٤م .

بحوث ودراسات

١٣. أحمد بهي الدين: النوبة قبل التهجير، مجلة الفنون الشعبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، يونيو ٢٠١٦م .

١٤. السد العالي: وثائق تهجير أهالي النوبة، كيف تم توطين الآلاف من المصريين في كوم أمبو وإسنا، مجلة الوعي العربي، ٢٠١٩/٨/٢٩م .

١٥. حسن الزوم : النوبة قضية أولوية بعيدا عن مؤتمر الأقليات ، مجلة المال ، اقتصادية– يومية almalnews.com .

١٦. حمدي حسن السيد: خمس وخمسون عاماً على تهجير أهالي النوبة، جريدة العهد الدولي، ٢٠١٨/١٠/١٨م

١٧. دينا علاء: تهجير النوبة بين الرؤية والواقع، جريدة مركز طارق والي للعمارة والتراث ،عدد فبراير ٢٠١٣م ، الصفحة الرئيسية www.walycenterjournal.wordpress.com

١٨. صلاح السيد عبد العال: مشروع تهجير إسكان أهالي النوبة عقب بناء السد العالي، مجلة كلية الآداب بقنا ، ٢٠١٣.

١٩. عبد الصبور حسب الله حسن على: الهجرات النوبية وفقدان الأراضي الزراعية (١٨٩٨–٢٠١٢)، المؤسسة المصرية النوبية لحقوق الانسان والأرض .

٢٠. فاروق شويقة: النوبة المصرية دراسة في تفاعل الانسان مع البيئة ، ج ٢ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٧٣م .

٢١. وزارة الأشغال العمومية : تقرير عن الانتفاع الاقتصادي من مشروع كهرباء خزان أسوان والقناطر القائمة علي النيل ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٧م .

٢٢.يحيى درويش: تهجير أهالي النوبة ، تجربة إدارية رائدة لتهجير المجتمعات المحلية، دار المنظومة أكتوبر ١٩٦٨م.

رحلات إلي بلاد النوبة

٢٣. محمد رياض وكوثر عبد الرسول: رحلة في زمان النوبة، دراسة للنوبة القديمة ومؤشرات التنمية المستقبلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٠م .

رسائل جامعية

١. نهى على حسن: العلاقات النوبية الرومانية في فترة الممالك النوبية المسيحية (القرن السادس إلى القرن الحادي عشر الميلادي)، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة افريقيا العالمية ، الخرطوم ، ٢٠١١م.

مراجع عربية ومترجمة

١. إبراهيم ذكي: استعباد مصر بمشروعات الري الإنجليزية، نشرة أولى مرفوعة للأمة المصرية، المطبعة التجارية الحديثة بشارع محمد على ١٩٢٨ م.
٢. ابراهيم نصحي : تاريخ الرومان ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية الآداب ، ط ٢ ، ج ٢، ١٩٧٨ م .
٣. السيد الباز العريني: مصر البيزنطية، ط١، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٥ م .
٤. ج.فانتيني: المسيحية في السودان، الخرطوم ، ١٩٩٨م .
٥. جمال حمدان: شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان ، ج ٢ ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٧ م.
٦. رشدي سعيد: نهر النيل ، نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل ، دار الهلال ، ١٩٩٢ م .
٧. سعيد عبد الفتاح عاشور: أوروبا في العصور الوسطى، ط ٩ ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣م .
٨. صنع الله إبراهيم وآخرون : انسان السد العالي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، سلسلة من الشرق والغرب ، العدد٢٠١ ، ١٩٦٧م .
٩. عبد المنعم أبو بكر: بلاد النوبة، المكتبة الثقافية ، العدد ٥٨ ، ١٩٦٢م .
١٠. محمد محمود الصياد: النيل الخالد ، مطبوعات وزارة الثقافة ١٩٦٢م .
١١. مصطفى محمد سعد: الإسلام والنوبة في العصور الوسطي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٠ م.
١٢. مهاب درويش: تاريخ وآثار النوبة، منشورات مكتبة الاسكندرية ، صفحة مصريات ، بدون تاريخ .
١٣. هربرت فيشر: تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ، ترجمة محمد مصطفى زيادة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦م .

مقابلات شخصية

١. أحمد الأمير ومحمود عبد الرحمن: تهجير بلاد النوبة ، نوبيون يرون خروجهم من الفردوس، مجلة رصيف، العدد٢٢، فبراير ٢٠١٨ م .

٢. عبد الله صلاح : لقاء مع شيوخ النوبة القدامى، جريدة اليوم السابع ، عدد ٢٠١٣/١٠/٢٩م

مراجع أجنبية

1. K.S. Laturett: A History of The Expansion of Christianity II, London 1974.
2. Leni Riefenstah 1 : The Last of The Nubba, London, 1976.
3. W. Y. Adams. Nubia Corridor to Africa, London , 1978.

دوريات ومجلات

١. بوابة جريدة الوفد الاليكترونية : الحكومة تعلن أسماء ٦١٥٠ من مستحقي تعويضات النوبة ، آخر الأخبار، الطريق إلى البرلمان. http://alwafd.news/
٢. تقى محمد: النوبة مأساة التهجير مستمرة ، مجلة الاشتراكي في ٢٠١٣/١٠/٢٦م.
٣. جريدة الأهرام : عدد ١٩٦٣/٣/١٣م
٤. دنيا علاء: تهجير النوبة بين الرؤية والواقع ، جريدة مركز طارق والي للعمارة والتراث ، عدد فبراير ٢٠١٣ .
٥. مجلة البيان عالم واحد : عدد ١٩٩٩/٧/٢٣م ، albayan.ae/oneworld.com .
٦. محمود الدسوقي: السد العالي بالصور، وثائق تهجير أهالي النوبة كيف تم توطين آلاف المصريين في كوم أمبو وإسنا وقنا ، بوابة الأهرام الإليكترونية ٢٠١٦/١١/٢٨ م https://gate.ahram.org.eg/News/1334553.aspx
٧. هبة الله شعبان: أربع هجرات للنوبيين لبناء سد أسوان والسد العالي، مجلة العالم اليوم، يونيو ٢٠١٨م. www.almelyoum.com/news
٨. هيام نيقولا : مجلة وطني ، عدد ١٢ فبراير ٢٠١٦.

مواقع شبكة الإنترنت

١. www.search.mandumah.com
٢. تهجير أهالي النوبة، المعرفة. www.marefa.org
٣. راغب السرجاني : التاريخ الإسلامي، فتح النوبة ومعاهدة البقط ، فتح مصر بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠١٦ www.islamstory.com
٤. محمود ثروت أبوالفضل : فتح النوبة ومعاهدة البقط ، شبكة الألوكة بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠١٢ www.alukah.net
٥. خزان اسوان، المعرفة www.marefa.org
٦. شبكة قوانين الشرق: بشأن بعض الأحكام الخاصة بالسد العالي. Site . eastlaws.com
٧. آلاء هاني: النوبة حضارة لازالت تبحث عن العودة ، ٢٠١٤/١٠/٢٢م www.horitna.net
٨. محمد إبراهيم أبو سليم: مدينة وادي حلفا. http://www.abusaleem.org
٩. مدينة حلفا الجديدة في السودان. http://www.mawdoo3.com
١٠. حلفا الجديدة http://www.wikipedia.org
١١. محمد عثمان: رحلة الشتات، تهجير أهالي وادي حلفا، المنتدى النوبي، ٨-٤-٢٠٠٧م https://isra-mercy.yoo7.com/t15-topic
تعويضات النوبيين ليست بديلاً عن حقهم للعودة وفي التنمية: الجبهة المصرية لحقوق الإنسان في ٢٠١٩/٧/٨م. http://egyptianfront.org/dr/nobians-right/